تطور العلاقات المصرية السعودية
في ضوء حرب أكتوبر ١٩٧٣
(أكتوبر ٧٣ - مارس ١٩٧٤)

دكتور
عاصم محروس عبد المطلب
أستاذ مساعد التاريخ الحديث والمعاصر
كلية التربية - دمنهور - جامعة الإسكندرية

تطور العلاقات المصرية السعودية فى ضوء حرب أكتوبر ١٩٧٣
(أكتوبر ٧٣ - مارس ١٩٧٤)

تمهيـــد

تُعَدُّ حرب أكتوبر العسكرية وما صاحبها ولاحقها من أحداث سياسة بكل المقاييس من الأحداث الهامة المعاصرة ، التى كان لها تأثيرها الفعال فى مجرى الأحداث فى المنطقة العربية .

ويعتبر من المتغيرات البارزة فى حرب أكتوبر التضامن العربى بصورة لم تعهدها الدول العربية فى الجولات العسكرية الإسرائيلية - العربية السابقة .

ومن أبرز جوانب هذا المتغير ، هو اللقاء المصرى السعودى فى هذه الحرب بصورة جعلت العلاقات المصرية السعودية فى هذه الفترة من أبرز المتغيرات التى أثرت فى أحداث هذه المنطقة العربية بشكل واضح .

ولعل ماكُتب عن هذه الحرب - إلى جانب اللقاءات الشخصية التى قمتُ بها مع بعض المشاركين فى الأحداث ، ودوريات هذه الفترة التاريخية ، بالإضافة إلى بعض الوثائق والتقارير المنشورة عن أحداث سابقة ولاحقة عن حرب أكتوبر ، والتى لم تكشف الوثائق عنها بعد - قد يبرز ما للعلاقات المصرية السعودية وتطورها فى هذه الفترة من أهمية فى هذا الصدد .

وفى هذا الصدد أتوجه بالشكر للأستاذ الدكتور / مصطفى خليل رئيس الوزراء المصرى السابق ، والدكتور محمد عبد القادر حاتم ، نائب رئيس الوزراء آن ذاك ، والمشير محمد عبد الغنى الجمسى ، رئيس أركان القوات المسلحة فى هذه الفترة ، فقد كان للقائى معهم أثر كبير فى تأكيد بعض الأحداث التاريخية الهامة التى شاركوا فيها .

وفى هذه الدراسة ، لن نتعرض للبترول وأثره إلا بالقدر الذى يوضح دور المملكة العربية السعودية فى حرب أكتوبر ، سواء فى أثناء المعارك العسكرية ، أو بعد وقف إطلاق النار .

مقدمة

كانت السمة السائدة فى العالم العربى بصفة عامة هى الشقاق والشك ، أو رفع شعارات الإخوة والتضامن ، والوحدة والاتحاد ، دون مضمون حقيقى ، فكان أهم ما يميز العرب لأكثر من ربع قرن من الزمان ، هو غياب خطة جادة ضد إسرائيل [١] . فلم يكن هناك فى وقت من الأوقات منذ عام ١٩٤٨ ، خطة عربية مشتركة ، أو خطط للتعاون العسكرى بين الدول العربية فى صراعها المسلح ضد إسرائيل [٢] .

لكن عندما خلصت النوايا بدرجة ما ، كتب التاريخ صفحةً مُغايرة لهذا العالم فى أكتوبر ١٩٧٣ ، أكدت أن إمكانيات العالم العربى غير محدودة ، وهو قادر على حُسن استخدامها إذا خلصت إرادته لتحقيق أهدافه القومية ، وأن يكون له كينونة بين قوى العالم التى اختفت بينها الكيانات الصغيرة .

لقد أحدثت حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، بين مصر وسوريا من جانب ، وإسرائيل من جانب آخر ، هذا المتغير الذى أحدث درجة من التماسك العربى ، كان لها أثرها الكبير فى معركة أكتوبر السياسية التى أعقبت المعارك العسكرية .

وإذا كان ذلك هو الإطار العام لما أحدثته هذه الحرب فى العالم العربى ، فإن هذه الدراسة ستكتفى بعرض التضامن بين مصر والمملكة العربية السعودية فى ضوء حرب أكتوبر (أكتوبر ١٩٧٣ – مارس ١٩٧٤) .

تطور العلاقات المصرية السعودية :

ليس الهدف استعراض العلاقات المصرية السعودية قبل أكتوبر ١٩٧٣ ، فالمساحة الزمنية ليست بالقصيرة ، وتحتاج إلى دراسات متعددة .. ولكن الهدف بهذا

---

(١) Syzliowicz, S. Joseph, Bard E. Oneill, the energy crisis and U.S. Foreign-policy, P.100.

(٢) محمد عبد الغنى الجمسى ، مذكرات الجمسى – حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، ص ٨٢ ، ٨٣ .

التمهيد هو إبراز أهمية تطور العلاقات المصرية السعودية إبّان معركة أكتوبر بأبعادها المختلفة ، فلم تشهد هذه العلاقات فيما قبل أكتوبر ١٩٧٣ – فى جولات الصراع العربى الإسرائيلى – تنسيقًا وتكاملاً مثلما حدث فى الجولة الرابعة من هذا الصراع .

لقد زار اللواء محمد نجيب المملكة العربية السعودية ، وبعد مراسم الحج تقابل مع الملك عبد العزيز الذى أعرب عن سعادته بهذه الزيارة ، مؤكدًا استعداده لتأييد مصر فى كفاحها بكل ما يملك [١] . وعندما جاء الملك سعود إلى مصر عام ١٩٥٤ أكد تأييده التام لمطالب مصر بجلاء الإنجليز [٢] ، بل وبذل جهد طاقته لحسم الخلاف بين أعضاء مجلس الثورة [٣] ، ولكن الأمور فى مصر تطورت بالشكل المعروف ، واستقال محمد نجيب ، وتولى السلطة جمال عبد الناصر لتبدأ صفحة جديدة فى العلاقات المصرية السعودية .

لقد بدأت العلاقة بين الرجلين – جمال عبد الناصر ، والملك سعود – بصورة جيدة ، والتقى الرئيس المصرى بالملك عقب أدائه فريضة الحج عام ١٩٥٤ ، وتوسم كلاهما فى الآخر خيرًا ، وأدركا أهمية العلاقات المصرية السعودية ، وتَعَاوَنَ البلدان لعدة سنوات لمواجهة مخططات حلف بغداد ، ومع أن هذه المخططات كانت معبرة عن اتجاهات السياسة الأمريكية ، فإن عداء الملك للهاشميين – دُعاة الحلف – فاق علاقته الخاصة بالولايات المتحدة [٤] .

وعندما أخذت الأحداث تتطور بشكل سريع نحو العدوان الثلاثى على مصر كان جمال عبد الناصر مهتماً بموقف المملكة العربية السعودية ، ولا سيما قد رأى المحاولات الأمريكية للوقيعة بين البلدين ، ولقد أيد الملك سعود مصر فى قرارها بتأميم القناة ، وعندما توالت التهديدات على مصر ، أرسل برقية إلى عبد الناصر عبر فيها عن قلقه وانزعاجه للموقف ، فالأزمة لا تخص مصر فقط ، بل والسعودية كذلك ، وأخبره باتصاله بالأمريكيين للتأثير على بريطانيا وفرنسا [٥] ، بل وأرسل إلى الرئيس

---

(١) إبراهيم المسلم : العلاقات المصرية السعودية ، ص ٣٥ ، ٣٦ .

(٢) نفس المرجع : ص ٤٤ .

(٣) محمد نجيب : كنت رئيساً لمصر ، ص ٢٦٣ ، ٢٦٤ .

(٤) محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان ، جـ ١ ، ص ٢٨٨ ، ٢٨٩ .

(٥) وثيقة رقم ١٣٨ من الملك سعود إلى جمال عبد الناصر .. ملفات السويس ص ٨١٩ .

المصرى تقرير وزير خارجيته الأمير فيصل عن اتصالاته بالولايات المتحدة الأمريكية [١] . ثم يلبث أن تلقى عبد الناصر رسالة ملكية فى ٧ سبتمبر ١٩٥٦ ، اقترح فيها سعود القيام بدور الوساطة بين مصر والولايات المتحدة [٢] .

وأحس عبد الناصر بتحول موقف الملك من التأييد إلى الوساطة ، واعتقد أن هذا التحول ربما كان مبعثه المحاولات الأمريكية للإيقاع بين البلدين ، فقرر الرئيس المصرى ضرورة اللقاء المباشر مع سعود ، فكانت زيارته للسعودية فى ٢٢ سبتمبر ١٩٥٦ ، واستنتج عبد الناصر من هذا اللقاء عدة أمور لم تكن موضع ارتياح الملك .

- مفاجأته بقرار تأميم القناة ، وكان الملك يرى وجوب معرفته مسبقاً بالقرار قبل إعلانه « كأخ وصديق » .
- تخوف الملك من خطر التأميم بعد تجربة صدق ، وهو خطر لن يصيب مصر وحدها « لأن ما يصيبها – لا سَمَحَ الله – يصيبنا جميعًا » .
- قد يؤدى تأميم القناة إلى طرح فكرة تأميم البترول العربى فى أذهان الناس ، و « هذا فوق طاقتنا واحتمالنا » .
- إن الملك يشعر أن عملية التأميم – وما صاحبها من التعبئة النفسية فى العالم العربى – قد خلقت لدى العامة والبسطاء من الناس ، جوًّا مشحونًا ، و « هذا مصدر خطر » .
- أن الهجوم على حلف بغداد ، قد امتد إلى دور الهاشميين ، وتجاوز ذلك إلى الملوك جميعًا بدون استثناء أو تمييز ، و « أن الحُكْم السعودى ملكى » والحملة العامة على الملوك تسىء إليه .

وعلى أية حال ، فلقد فند الرئيس المصرى هذه المزاعم ، وأوضح أن الهدف الثابت للولايات المتحدة ، هو الوقيعة بين مصر والسعودية ، واقترح ضرورة التنسيق بين البلدين [٣] .

---

(١) وثيقة رقم ١٤٠ رسالة معلومات من الملك سعود إلى عبد الناصر ... ملفات السويس ص ٨٢١ ، ٨٢٢ .

(٢) وثيقة رقم ١٣٩ – برقية مستعجلة من سعود إلى عبد الناصر ، أرسلها السفير السعودى بالقاهرة للسيد على صبرى فى ٧ سبتمبر ١٩٥٦ ، ملفات السويس ، ص ٨٢٠ ، ٨٢١ .

(٣) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، ص ٥٠٧ – ٥١٠ ، سنوات الغليان ١٩٦٧ ، ص ٢٨٩ ، ٢٩٠ .

ومهما كان الأمر فالثابت أن مصر وحدها ، قد تحملت الأعباء العسكرية فى معركة العدوان الثلاثى عليها فى أكتوبر ١٩٥٦ [١] . وتحت الضغط العربى ، نُسفت أنابيب البترول من السعودية إلى البحر المتوسط ، وبدأت معظم دول أوروبا الغربية ، تعانى من نقص خطير فى البترول ، وكانت الولايات المتحدة (عن طريق أرامكو) قد حثت الملك سعود على إبقاء التابلاين (خط أنابيب البترول) مفتوحًا من السعودية إلى البحر المتوسط ، بمجرد الوعد بألا تُزوِّد البريطانيون والفرنسيون بالبترول [٢] ، وقام الضباط السوريون - بناء على قرار اتحاد التجارة العربى - بتخريب المنشئات البترولية فى خطوط أنابيب البترول ، وفى ليله ٢/٣ نوفمبر تم تدمير ثلاث محطات ضخ على خط الموصل - بانياس [٣] ، وقام عمال البترول فى السعودية والبحرين وقطر والكويت ، بتدمير منشئات الشركات وأنابيب النقل ، مما كشف للشركات عن حقيقة هامة ، وهى أن الحكومات التقليدية ليست وحدها هى العامل المؤثر الذى يمكن الاعتماد عليه [٤] ، ومن الطبيعى أن تمنع السعودية تزويد ناقلات البترول الإنجليزية والفرنسية من موانيها بالبترول ، وهو مازوردت به مصر [٥] .

وبصفة عامة فإن هذه الأحداث البترولية عام ١٩٥٦ ، لم يكن لها تأثير إلا على الدول المستهلكة فى غرب أوروبا ، وهو ما يتمشى مع الأهداف العربية ، نظرًا لاشتراك دولتين من هذه المنطقة - هما بريطانيا وفرنسا - فى العدوان [٦] ، ولكن تأثير استخدام البترول كان ضعيفًا لعدة عوامل ، منها عدم وحدة العمل العربى فى هذا الصدد ، وعدم سيطرة الدول المنتجة للبترول على سير العمليات الإنتاجية [٧] ، وهما كفيلان بوأد أى تحرك فى هذا الصدد .

فما حدث فى الجولة الثانية من الصراع العربى - الإسرائيلى عام ١٩٥٦ ، هو

---

(١) محمد عبد الغنى الجمسى : المرجع السابق ، ص ٨٣ .
(٢) محمد فوزى : حرب السويس ١٩٥٦ ، ص ١١٨ .
(٣) محمد حافظ إسماعيل : أمن مصر القومى ، ص ٦٤ .
(٤) صلاح العقاد : البترول أثره فى السياسة والمجتمع العربى ، ص ١٣٣ .
(٥) إبراهيم المسلم : المرجع السابق ، ص ٥٣ ، ٥٤ .
(٦) صلاح العقاد : المرجع السابق ، ص ١٣٤ .
(٧) أحمد يوسف أحمد : تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية ، ص ٨٤ .

رد فعل الغضب الجماهيرى بدرجة كبيرة ، ولم تكن طبيعة العلاقات المصرية السعودية ، تسمح بتنسيق مابين الدولتين ، ولا سيما أن تطورات الأزمة منذ تأميم القناة كانت واضحة ، بل أن هذه الأحداث البترولية فى هذا العام أدت إلى اضطرابات فى اقتصاد السعودية والعراق ، مما يدل على أن طول النفس فى معركة البترول غير متوفر فى هذه المجتمعات الاستهلاكية (١) .

ودخلت العلاقات المصرية السعودية بشكل عام حتى سنة ١٩٦٧ فى عدة أطوار بعيدة كل البعد عن إمكانية التنسيق لاتخاذ موقف موحد إزاء تطورات الأحداث التى أدت إلى نكسة ١٩٦٧ ، وكان للولايات المتحدة الدور الأكبر فى هذا الصدد ، إذ كان الملك سعود يمثل لها الشخص الوحيد الذى يستطيع بنجاح أن يتحدى عبد الناصر فى قيادة العالم العربى ، ويحول مركز القومية العربية من اتجاه الاتحاد السوفيتى إلى اتجاه الغرب (٢) .

وهكذا أخذت الغيوم تسيطر بين آونة وأخرى على العلاقات بين البلدين ، وتصل إلى ذورتها بقيام الوحدة بين مصر وسوريا ، وقيام ثورة اليمن (٣) .

وعندما تتطور الأحداث ، وتغلق مصر خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية ، لم تتخذ السعودية موقفًا إيجابيًا ، بل فكرت فى إنزال قوات سعودية فى جزيرتى تيران وصنافير ، الواقعتين عند مدخل الخليج – وهما من أملاك السعودية ، وتركتهما لمصر بعد حرب ١٩٤٨ ، لإحكام السيطرة على خليج العقبة – ثم ما لبثت أن تراجعت عن تنفيذ الفكرة فى ٤ يونيو ١٩٦٧ ، وهو ماكان يجعل السعودية – كما رأى عبد الناصر – شريكة بالتضامن فى إغلاق الخليج ، إلا إذا اتخذت موقفًا غير ذلك وأعلنته ، وهو ما يؤدى إلى إحراجها إحراجًا لا تستطيع أن تتحمله ، وهو ما تفادته المملكة بتراجعها عن وضع قوات لها فى هاتين الجزيرتين ، كما أوقفت السعودية شحناتها العسكرية للأردن ، لعقابه – على ما يبدو – لزيارة الملك حسين للقاهرة (٤) .

---

(١) صلاح العقاد : المرجع السابق ، ص ١٣٤ .
(٢) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، ص ٦٠٣ ، سنوات الغليان ، ص ٢٨٩ .
(٣) لمزيد من التفاصيل انظر (هيكل : سنوات الغليان ، ص ٢٨٥ – ٣٠٨ ، الانفجار ، وثيقة رقم ٩ ، وهى خطاب من عبد الناصر إلى الملوك والرؤساء العرب ، يشرح فيه تطورات الأوضاع فى اليمن ، ومحاولات مع الملك فيصل للوصول إلى حلول سلمية للمشكلة ص ٩٦٥ – ٩٦٩) .
(٤) محمد حسنين هيكل : الانفجار ١٩٦٧ ، ص ٦٨٥ ، ٦٩١ – ٦٩٣ .

وتوجه زكريا مُحيى الدين – نائب رئيس الجمهورية – إلى الجزائر فى مهمة عاجلة ليطلع رئيسها هوارى بومدين على تطورات الموقف ، وطلب منه الاتصال بالملك فيصل لاستطلاع رأيه إزاء التطورات المتلاحقة للأزمة ، وكان رد فيصل – كما نقله السفير الجزائرى بعد مقابلته للملك فى لندن : « أن الملك أبلغه أننا حاضرون لكل ما يتفق عليه الإخوان » ولم يكن هذا الرد مُحَدَّدًا بما فيه الكفاية (١) .

وهكذا يحدث العدوان الإسرائيلى فى ٥ يونيو ١٩٦٧ ، فى جولته الثالثة ، ولم تكن العلاقة بين البلدين تسمح بالتنسيق والتعاون ، بل إن جمال عبد الناصر أرسل فى ٨ يونيو ١٩٦٧ إلى الملك فيصل والرؤساء العرب ، بيانًا يوجهه هؤلاء إلى دول العالم متضمنًا اتخاذ موقف عربى موحد ضد إسرائيل والقوى المساندة لها (الولايات المتحدة الأمريكية) وتخصيص جميع الموارد والطاقات العربية كلها لخدمة المعركة ، بدون قيود أو حدود ، وتضمَّن البيان أن القوى التى ناصبت الأمة العربية العداء ، وسهلت للعدوان الإسرائيلى ، يجب أن تتحمل مسئوليته ، ولن يكون لهذه الدول موضع قدم فى أى وطن عربى ، كما تضمن كذلك الدعوة لعقد مؤتمر قمة عربى ، وسافر الملك حسين شلى واشنطن والرئيس الجزائرى للاتحاد السوفيتى متحدثين باسم العرب ، لشرح الظروف والعواقب التى يمكن أن تترتب على استمرار العدوان الإسرائيلى المدعم بالقوى الأجنبية (٢) .

وهو بيان يحوى خطة عمل كفيلة بعمل عربى ذى قيمة ، وللسعودية دور فيها ، لا سيما فيما يختص بالإمكانيات والطاقات العربية ، ولكن لم يترجم البيان إلى واقع ، لقد سافر بومدين والملك حسين ، وترددت الأحاديث عن عقد مؤتمر قمة عربى ، ولم يكن لذلك صدى ، ويبدو أن الأمة العربية لم تكن مستعدة لمواجهة عدوها (٣) .

وكان عبد الناصر يتوقع استخدام البترول للضغط على الدول الغربية ، ومن ثم على إسرائيل فى جولة ١٩٦٧ ، معتمداً فى ذلك – وبدرجة كبيرة – على العمال العرب ، كما حدث عام ١٩٥٦ (٤) . ولكن الظروف فى هذه الجولة لم تكن مواتية لاستخدام البترول فى المعركة مع إسرائيل لعدة اعتبارات منها :

---

(١) محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ، ص ٦٩٣ .
(٢) نفس المرجع ، ص ٨٠٠ – ٨٠٣ .
(٣) نفس المرجع ، ص ٨٠٣ .
(٤) صلاح العقاد : مأساة يونيو حقائق وتحليل ، ص ٢٧٥ ، ٢٧٦ .

- الهزيمة العسكرية السريعة .
- عدم وجود إرادة سياسية موحدة ، بصدد استخدام البترول ، فلقد اجتمع وزراء بعض الدول المنتجة للبترول فى بغداد فى ٤ يونيو ١٩٦٧ ، لوضع أسس سياسة عامة حول استخدام البترول ضد إسرائيل ، وحضر الاجتماع ممثلون عن مصر والعراق والجزائر وليبيا والكويت والسعودية ولبنان وسوريا وقطر والبحرين ، أبو ظبى ، واتخذوا قرارهم فى اليوم التالى بالإجماع بإيقاف الضخ للبترول ، ومنع بيعه لاية دولة ترتبط بالعدوان على أية دولة عربية ، أو تتخذ موقفًا إيجابيًا إزاء هذا الاعتداء بطريق مباشر أو غير مباشر ، وأوقف بالفعل تصدير النفط العربى [١] ومُنع البترول عن إنجلترا والولايات المتحدة وألمانيا ، كما أُغلقت قناه السويس لمدة طويلة [٢] ، ولكن سرعان ماحدث الخلاف بين الدول المصدرة للبترول ، بصدد المدة التى تلتزم فيه بهذا السلوك ، والبلدان التى تطبقه عليها ، بل بدأت تظهر بعض التصريحات الرسمية أو الموضوعات الصحفية فى بعض الأقطار المنتجة للبترول ، تتذمر من الخسارة المترتبة على وقف الضخ بالنسبة لها فى شهرى يوليو وأغسطس ١٩٦٧ .
- كان من الصعب التأكد من أن البترول المتجه إلى بلد معين ، لن يتخذ طريقه إلى بلد آخر .
- الخلافات العربية .
- إن الضغط على الولايات المتحدة باستخدام البترول لن يكون له الأثر الفعال ، فلم تكن عام ١٩٦٧ فى حاجة ماسة إلى البترول العربى ، وكان فى إمكانها الاستغناء عنه أو تعويضه [٣] ، فلم تكن تستورد منه سوى ٣٪ من حاجات النفط العربى [٤] .
- إن استخدام البترول ضد إسرائيل – العدو المباشر – كان صعبًا ، فقد خرجت من حرب الأيام الستة وقد استولت على آبار سيناء ، وصار بوسعها أن تُصَدِّرَ بعض كميات من البترول .

---

(١) أحمد يوسف أحمد : المرجع السابق ، ص ٨٣ .

(٢) Hurewitz, J.C., oil, the arab-Israel dispute and the industrial world, 1976, P. 111.

(٣) أحمد يوسف أحمد : المرجع السابق ، ص ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ .

(٤) صلاح العقاد : مأساة يونيو ، ص ٢٧٦ .

- إن أوروبا عام ١٩٦٧ استفادت من درس ١٩٥٦ ، واتخذت الاحتياطات اللازمة لمثل هذه الأزمات ، كبناء الناقلات العملاقة ، وتشييد الصهاريج الضخمة التى توفر لأوروبا مخزونًا عند الضرورة ، وكان لديها مخزونٌ يكفى لمدة ثلاثة أشهر .
- استغلال حقول شمال إفريقيا التى لم تكن موجودة عام ١٩٥٦ ، وكان معظم بترول الجزائر يصدر إلى فرنسا ، فلم يكن هناك مبرر لإيقافه ، أما ليبيا فكان يحكمها وقت ذاك ، حكومة الملك إدريس السنوسى ، الذى كان يتجنب أى موقف إيجابى إزاء القضايا الدولية والعربية (١) .

وعلى أية حال ، فبعد نكسة ١٩٦٧ ، بدأ ذوبان الثلوج فى العلاقات المصرية السعودية بداية من مؤتمر القمة بالخرطوم ، عندما توصل فيصل وعبد الناصر ، إلى حل لمشكلة اليمن ، يحقق العودة للقوات المصرية (٢) ، وتتحسن هذه العلاقات فى عهد أنور السادات بشكل مهد إلى قيام السعودية بدور إيجابى فى حرب أكتوبر لم تشهده الحروب المصرية الإسرائيلية السابقة .

فلقد استطاعت مصر أن تُحسن علاقاتها مع الدول العربية ، حين اعترفت بالاختلافات فى نظم الحكم العربية ، فلم تعد تفرق بين دولة عربية وأخرى – كما يقول السادات – على أساس ما يسمونه « بالرجعية والتقدمية ، أو الملكية والجمهورية » (٣) ، كما يرجع ذلك أيضًا إلى اعتماد مصر على المعونات المالية من الدول المصدرة للبترول (٤) .

وفيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية فقد قويت علاقات مصر معها ، فكانت هناك علاقات قوية بين السادات والملك فيصل (٥) ، وكما يقول أنور السادات : إن الملك فيصل كان صديقاً له عندما كان وليًا للعهد منذ المؤتمر الإسلامى عام ١٩٥٥ (٦) .

---

(١) صلاح العقاد : البترول ، أثره فى السياسة والمجتمع العربى ، ص ١٣٤ ، ١٣٥ .

(٢) محمد حسنين هيكل : الانفجار ١٩٦٧ ، ص ٩٣٢ .

(٣) محمد أنور السادات : البحث عن الذات ، قصة حياتى ، القاهرة ١٩٧٨ ص ٢٥٢ .

(٤) نازلى شكرى : سياسة البترول وحرب أكتوبر ١٩٧٣ ، الندوة الدولية لحرب أكتوبر المجلد الثانى ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص ٥٣ .

(٥) Douty Alan, Middle east crisis, P. 199.

(٦) محمد أنور السادات : المرجع السابق ، ص ٢٥١ .

لقد ذاب – إلى حد كبير – الجليد الذى بدأ فى الأفق بين القطرين ، فقد زار فيصل مصر عام ١٩٧٢ ، وكان لهذه الزيارة الأثر الكبير فى تحسن العلاقات المصرية السعودية ، فقد وافق الملك على أن يعاود أبناء المملكة زيارة مصر ، التى قامت كافة التسهيلات عند حضورهم ، كما قام الدكتور عبد القادر حاتم نائب رئيس الوزراء ، بزيارة المملكة فى نفس العام ، وأكد الملك فى مناسبات عدة أن الملك عبد العزيز قد أوصاهم خيراً بمصر ، وناشدهم بضرورة التعاون معها بصفة دائمة (١) .

وعندما سافر السادات إلى موسكو في فبراير ١٩٧٣ ، من أجل تزويد مصر بالسلاح – وكان قد أفضى للملك فيصل بمماطلة السوفيت فى هذه المسألة – تلقى برقية من ملك السعودية بوضع عشرين قاذفة من طراز (لايتننج) تحت تصرف مصر ، وكان لهذه المبادرة السعودية أثر فى إمداد السوفيت القوات الجوية المصرية بالقاذفة تى – يو ٢٢ ، وكانوا فى الماضى يرفضون تزويد مصر بها ، إلى جانب الأسلحة الأخرى (٢) ، وهو ما أكده المشير الجمسى ، مشيرًا إلى أن رسالة الملك فيصل كانت للضغط على السوفيت لإمدادنا بالأسلحة ، فلم تصل هذه الطائرات السعودية لمصر (٣) .

وردًا على هذه المبادرة السعودية ، طلب السادات من الفريق صادق – وزير الحربية المصرى – إبلاغ نظيره السعودى بتلقى القوات المسلحة المصرية أوامرها – عند حدوث أى طارىء – من الملك فيصل ، أثناء تواجد السادات فى موسكو ، وكان لذلك أثره الطيب لدى الشعب السعودى وقواته المسلحة (٤) .

وأكد نائب رئيس الوزراء فى بيان الحكومة أمام مجلس الشعب ، أن إزالة آثار العدوان ، ليس قَدَر الأمة المصرية وحدها ، بل هو قدر الأمة العربية ، الأمر الذى

---

(١) لقاء مع الدكتور عبد القادر حاتم .

(٢) إبراهيم المسلم : المرجع السابق ، ص ٨٥ .
ومحمد حسنين هيكل : الطريق إلى رمضان ، دار النهار للنشر ، بيروت ١٩٧٥ ، ص ١٤٣ .

(٣) لقاء مع المشير محمد عبد الغنى الجمسى .

(٤) إبراهيم المسلم : المرجع السابق ، ص ٨٥ .
ومحمد حسنين هيكل : المرجع السابق ، ص ١٤٣ .

كان له أثر فى نفسيه الملك فيصل ، الذى أكد بضرورة العمل من أجل المعركة الأساسية [١] .

واستعدادًا للمعركة ، نصح الملك فيصل السادات بالتخلى عن فكرة عقد مؤتمر قمة عربى ، وكان محددًا له ١٨ أغسطس – للخلافات العربية – مما يؤثر فى قرار المعركة ، وأن يستعد لها عن طريق اللقاءات الثنائية ، ووافق السادات على نصيحة فيصل ، وأبلغها للرئيس حافظ الأسد ، وتأجل المؤتمر [٢] .

وبصفة عامة ، ففى عهد الملك فيصل – خصوصًا بعد تولى السادات السلطة – احتفظت السعودية بعلاقات قوية مع مصر ، وساعدتها ماليًا لمواجهة أعبائها [٣] ، وبالتالى فقد أصبحت الظروف أكثر ملاءمة لمحاولة إيجاد موقف موحد ، أكثر تأثيراً فى حالة بدء الجولة الرابعة ، من الصراع العربى الإسرائيلى .

قرار الحرب والتقارب المصرى السعودى

كانت طبيعة القرار المصرى بالحرب نتيجة منطقية للظروف الدولية والإقليمية والمحلية .

أولا – الظروف الدولية :

كان الوفاق الدولى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، قائمًا على الساحة الدولية ، وهى مرحلة التفاهم والتعايش بينهما ، وضرورة التصدى للمشكلات والأزمات الدولية بالحلول الوسطى ، بحيث لا يسمح لأى منهما أن تُهدد هذا الوفاق الوليد ، وهو ما يعنى إقرار الأمر الواقع بالنسبة لمشكلة الشرق الأوسط ، وفرض حالة من الاسترخاء العسكرى فى المنطقة ، وهو ما يعنى كذلك ، عدم السماح للعرب بالتحرك الفعال لتقويض الوضع الذى استقر فى المنطقة منذ حرب يونيو ١٩٦٧ [٤] .

---

(١) لقاء مع الدكتور عبد القادر حاتم .

(٢) محمود رياض : مذكرات محمود رياض ١٩٤٨ – ١٩٧٨ ، الطبعة الثانية ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ١٩٨٥ ؛ ص ٤٤ .

(٣) Raymond Vernon, the oil crisis, New york, 1976, P. 61.

(٤) محمود خيرى عيسى ، مصطفى علوى : مضمون السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بعد أكتوبر ١٩٧٣ ، الندوة الدولية لحرب أكتوبر ٧٣ ، المجلد الثانى ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص ١٣١ ، ١٣٢ ، ومحمد عبد الغنى الجمسى : المرجع السابق ، ص ٢٥٦ .

إن القوتين العُظميين قد افترضتا بذلك أن القوى الصغيرة والمتوسطة لم تعد تملك – إزاء اتفاق الكبار – حرية إرادتها فى اتخاذ أى قرار يتعلق بمصلحتها أو قوميتها (١) . وهكذا فرضت هذه السياسة حالة اللاسلم واللاحرب فى منطقة الشرق الأوسط ، وهى بيئة ملائمة تمامًا للتجمد (٢) ، وهذه الحالة – كما قال السادات – كفيلة بأن تحقق لإسرائيل على المدى الطويل كل ما تريد بدون أن تطلق رصاصة واحدة ، فضلا عن أن البيان الذى صدر عن لقاء القمة الثانى يؤكد حرص العملاقين الكبيرين على وجود إسرائيل ، وأن يتصرف كُلٌّ بطريقته للحفاظ على ذلك ، وبالتالى أعطت الولايات المتحدة التفوق الكامل لإسرائيل على جميع العرب ، لتوازن القوى كما تراه ، والسوفيت من ناحية أخرى وضعوا القيود على ما يقدمونه للعرب من سلاح وتكنولوجيا ، لحرصهم على الوفاق ، ولعوامل أخرى ، من بينها طبيعة علاقتهم بنظام السادات فى مصر ، قطب المواجهة مع إسرائيل (٣) . وهكذا بدأ أن الوفاق سيفرض شروطه على مشكلة الشرق الأوسط ، بدلا من أن « تفرض مشكلة الشرق الأوسط شروطها عليه » (٤) ، فإذا كان الوفاق يعنى عدم الصدام فى أى جزء من العالم ، فإنه يعنى عدم الصدام فى الشرق الأوسط (٥) .

وقد حذر كيسنجر السادات من جولة عسكرية جديدة مع إسرائيل ، لأنها سوف تنتصر مرة أخرى « أشد مما انتصرت فى سنة ١٩٦٧ » ، وطالب مصر – وهى فى موقف المهزوم – بألّا تفرض شروطها على الطرف الآخر ، بل تقدم التنازلات ، ليمكن للولايات المتحدة المساعدة فى حل الأزمة (٦) .

نضيف إلى ذلك أن المجتمع الدولى – ممثلاً فى تنظيمات الأمم المتحدة – قد فشل فى حل مشكلة الشرق الأوسط حلًّا سلميًّا ، ووضع قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢

---

(١) محمود خيرى عيسى ، ومصطفى علوى : المرجع السابق ، ص ١٣٢ .
(٢) جمال حمدان : ٦ أكتوبر فى الاستراتيجية العالمية ، القاهرة ١٩٧٤ ، ص ٢٦٣ .
(٣) محمود خيرى عيسى ، مصطفى علوى : المرجع السابق ، ص ١٣٢ .
(٤) محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ، ص ١٨٥ .
(٥) جمال حمدان : المرجع السابق ، ص ٢٧٣ .
(٦) محمد عبد الغنى الجمسى : المرجع السابق ، ص ٢٦٢ .
ومحمد أنور السادات : المرجع السابق ، ص ٣٨٢ .

موضع التنفيذ ، فلقد نسفت إسرائيل مهمة السفير « جونار يارنج » عام ١٩٧١ ، فى حين كان الموقف المصرى إيجابيًا ، وكان ذلك دليلا على أن الأمم المتحدة لا تملك بذاتها مفتاح الحل ، واستمر عجز المنظمة الدولية عامى ١٩٧٢ و ١٩٧٣ ، وهدد هذا العجز أزمة الشرق الأوسط بالتجمد ، وزاد الأمر صعوبة إخفاق المحادثات للدول الأربع الكبرى ، فى إطار المنظمة الدولية ، وكذلك المحادثات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، وهذا عجز واضح للأمم المتحدة ، وأكدت أنها لا تملك حتى التحريك المبدئى للأزمة [1] .

ثانيًا – الظروف الإقليمية :

(أ) الموقف الإسرائيلى :

وهو أمر غاية فى الأهمية ، لأنه الطرف الذى بيده مفتاح الموقف إلى حد كبير ، فبعد حرب ١٩٦٧ ، واحتلال إسرائيل لأراضٍ عربية من مصر وسوريا والأردن ، وصلت إسرائيل إلى حالة من الغرور يصعب معها التفاهم نحو تحرير الأراضى العربية ، ففى الجولات الإسرائيلية العربية كان حجم النصر الإسرائيلى فى تصاعد مستمر ، وكانت جولة عام ١٩٦٧ ، أكثر سهولة من الجولتين السابقتين (١٩٤٨ – ١٩٥٦) وحجم النصر أكبر ، وهو ما يجعل من الصعب إقناع العدو بالتعقل ، أو بمراجعة النفس ، أو كبح جماح غروره [2] .

واعتبرت إسرائيل امتداد حدودها إلى هذه الأراضى الجديدة ؛ هى الحدود الجديدة لإسرائيل ، فخطوط الهدنة عام ١٩٤٨ كانت خطوطًا مؤقتة ، ولكن منذ « اللحظة التى ألغت فيها الدول العربية من جانبها وحدها اتفاقيات الهدنة فى حزيران ١٩٦٧ ، انتهت بطبيعة الحال مفعول خطوط الهدنة ، وعندما استجابت الأطراف المتحاربة لأمر وقف إطلاق النار الصادر عن مجلس الأمن فقد حلت اتفاقيات وقف إطلاق النار مكان اتفاقيات الهدنة ، كما أصبحت خطوط وقف إطلاق النار خطوط

---

(١) مفيد شهاب : دور الأمم المتحدة فى أزمة الشرق الأوسط بعد السادس من أكتوبر ، الندوة الدولية ، المجلد الثانى ، ص ٢٩٨ ، ٢٩٩ .

(٢) جمال حمدان : المرجع السابق ، ص ٢٢٠ ، ٢٢١ .

الحدود الجديدة التى تفصل بين إسرائيل وجاراتها ، بموجب القانون الدولى والعرف السياسى » [١] .

ويعتقد « آلون » أن الحدود الجديدة ، وهى الحدود الآمنة ، لا يمكن التراجع عنها ، فلا يمكن « تصور عودة المدفعية السورية إلى مرتفعات الجولان ، وعودة المدرعات الأردنية مقابل سهول الشارون وعيمق حيفر والساحل ، ولن يسمح أبدًا بإعادة تقسيم القدس ، ويجب أن ألا تفتح أبواب النقب إلى حدود سيناء من جديد ، ولن نضع حرية الملاحة الإسرائيلية فى الممرات الدولية تحت علامة استفهام مرة أخرى » [٢] .

وإذا كان ذلك يمثل الاستراتيجية الإسرائيلية ، فإن انتصار إسرائيل عام ١٩٦٧ جعلها تعتقد أنها الدولة الحاكمة والمتحكمة ، المعترف بها عالميًا وإقليميًا فى الشرق الأوسط ، وهى التى تقرر مصيره ، فهى القوة العظمى فى الشرق الأوسط بل أكثر من ذلك – وكما قال « موشى ديان » – بأن إسرائيل تعتبر « أقوى دولة فى العالم ما بين أمريكا وروسيا » [٣] ، بل إن الانتخابات الإسرائيلية – والتى كان محددًا لها ٣١ أكتوبر ١٩٧٣ – كانت مسرحًا للمزايدات بين الأحزاب والمرشحين بالنسبة لمشروعاتهم للأراضى العربية المحتلة [٤] ، والخلاصة : أن التعامل مع إسرائيل لتحقيق العدل أمر صعب فى إطار هزيمة ١٩٦٧ .

(ب) الموقف العربى :

لا يهدف الباحث عرض الموقف العربى قبل حرب ١٩٧٣ ، فهو أمر يحتاج إلى دراسة خاصة ، ولكن الثابت أن الموقف العربى فى تلك الفترة لم يصل بأية صورة – فى أحسن حالاته – إلى مستوى المسئولية ، وفرض إرادته كقوة عربية متجانسة ، برغم إمكانياته الكبيرة .

---

(١) يغئال آلون : ثلاث حروب وسلام واحد ، ترجمة محمود عباس ، الطبعة الأولى دار النهضة للنشر ، الناصرة ، اسرائيل ١٩٧٠ ، ص ١٥٣ .
(٢) نفس المرجع : ص ١٥٨ .
(٣) جمال حمدان : المرجع السابق ، ص ٢١٩ .
(٤) محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ، ص ١٨٤ .

ثالثاً – الظروف المحلية :

كانت مصر اقتصاديًا فى وضع غير محتمل ، فتطوير الصناعة والسد العالى وحرب اليمن قد جعلت من أوائل الستينيات وسنوات الوسط فترة فوق الطاقة ، ثم أضافت هزيمة ١٩٦٧ الكثير ، إذ كان من الضرورى إعادة بناء القوات المسلحة ، وأنفقت مصر ما بين ١٩٦٨ ، ١٩٧٣ ، ما يتراوح بين ٨ و ٩ بلايين دولار ، وكانت هذه فترة تضحية للشعب المصرى « لا يمكن أن نتوقع من أى شعب أن يتحملها إلى ما لا نهاية » .

يضاف إلى ذلك أن الثقة فى النظام بدأت تهتز منذ عام ١٩٦٧ ، فكانت هناك حالات تمرد فى عهد عبد الناصر ، واستمرت فى عهد السادات ، وبلغت الذروة عندما انتهى عام الحسم (١٩٧١) بدون تحرير الأرض ، وانفجر الشباب ، وإن أمكن احتواء انفجاره ، ولكن الغليان كان قائمًا على السطح (١) .

ومن ناحية أخرى ، فقد بدأت القوات المسلحة فى تدريب وتنظيم نفسها ، بداية من عام ١٩٦٧ ، واستمرت سنوات ، ولم يكن لهذا كله نهاية ظاهرة فى الأفق ، وأخذت مظاهر التوتر تبدو على كل مستوى ، وحدث ذات يوم « أن قاد أحد الملازمين ، قافلة من سبع عربات مصفحة إلى قلب القاهرة ، ودخل أحد المساجد وراح يخطب منددًا بالحكومة » ، كما أن المجندين – وهم من خريجى الجامعات – قد استمروا فى التجنيد مدة خمس أوست سنوات بدون أن يكون هناك أمل فى حصولهم على وظائف مدنية طبقًا لمؤهلاتهم العلمية ، يُضاف إلى ذلك أن مصر أصبحت موضع سخرية العالم العربى ، فبعد انتهاء حرب الاستنزاف عام ١٩٧٠ ، كانت تطلب من الغير استخدام ما لديهم من سلاح البترول ، فى حين لم تُظهر دليلاً على استعدادها لاستخدام ما لديها من سلاح (٢) .

رابعًا – طبيعة القرار المصرى بالحرب :

كان هذا القرار محصلة الظروف الدولية والإقليمية والمحلية السابقة ، فاستمرار

---

(١) نفس المرجع ، ص ١٨٣ .

(٢) نفس المرجع ، ص ١٨٣ .

الموقف على ماهو عليه أمر صعب ، والاعتماد على النطاق الدولى وهيئة الأمم أمر متعذر ، وإسرائيل لن تستجيب لأى نداء ، فهى المنتصرة ، فأصبح الحل ليس أمامه إلا باب الإرادة المصرية ، تدعمها الإرادة العربية ، فالقوة الذاتية العربية هى التى يمكنها مواجهة الموقف ، لا الاعتماد على توازن القوى ، وقد أثبتت سنوات مابعد يونيو ١٩٦٧ أن الخطر الإسرائيلى والعداء الأمريكى مُسَلَّطٌ على جميع العرب ، وبدون وحدة الموقف السياسى والعسكرى سيكونون – فى عصر الوفاق – أضْيَعَ منهم فى أى وقت مضى (١) .

ولكن كيف توزع الأدوار ، فإن الحل العسكرى وحده لا يكفى ، وذلك راجع إلى المساعدة الأمريكية غير المحدودة لإسرائيل ، والجهد العسكرى المصرى لا يكفى ، لجسامة الموقف وتعقيده ، وبالتالى فإن الحل الذاتى المطلوب هو الذى يجمع بين الحلين : العسكرى والسياسى ، الأول ضد إسرائيل وبيد مصرية ، والثانى ضد الولايات المتحدة المساندة لإسرائيل ، وبيد العرب البترولية (٢) ، وهو ما رآه مجلس الوزراء المصرى فى اجتماعه برياسة السادات فى ٥ أبريل ١٩٧٣ ، إذ أقر حتمية العمل العسكرى ، وأهمية التدخل ضد تدفق البترول ، والعمل على تحويل الأرصدة العربية من المؤسسات المالية الغربية (٣) .

فالعمل العسكرى والسياسى وجهان ضروريان لحل القضية ، ومن هنا كان قرار المعركة ، متمشيًا مع المنطق والواقع ، فهو يتجنب الحرب التحريرية الشاملة ، بل يركز على حرب محدودة طبقًا لإمكانيات القوات المسلحة ، تُحرك القضية وتخدم المعركة السياسية ، وهو ما أكده السادات فى توجيهه للقائد العام للقوات المسلحة فى أول أكتوبر ١٩٧٣ ، إذ حدد مهمة العمل العسكرى ، بتحطيم نظرية الأمن الإسرائيلى ، بعمليات عسكرية حسب إمكانيات القوات المسلحة ، وإذ « استطعنا بنجاح أن نتحدى نظرية الأمن الإسرائيلى فإن ذلك سوف يؤدى إلى نتائج محققة فى المدى القريب وعلى المدى البعيد » ، فنتائج المدى القريب هى إمكانية الوصول إلى حل مشرف لأزمة

---

(١) جمال حمدان : المرجع السابق ، ص ٢٦٣ ، ٢٦٤ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٢٦٤ .

(٣) محمد عبد الغنى الجمسى : المرجع السابق ، ص ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ومحمد حافظ إسماعيل : المرجع السابق ٢٦٨ ، ٢٦٩ .

الشرق الأوسط ، وربما حدثت متغيرات فى فكر العدو ، ونزعاته العدوانية على المدى البعيد [١] ، وهو ما يشير إليه وزير الخارجية الأمريكية هنرى كيسنجر ، من أن السادات لم يكن « واضعًا نصب عينيه مكاسب أرضية ، لكنه كان يهدف إلى خلق أزمة تزحزح تلك المواقف ، التى جمد فيها كل الفرقاء ، ومنها يخلص دون ريب إلى فتح باب المفاوضات » [٢] .

ومن ناحية أخرى فقد أشار التوجيه إلى الوجه الآخر للمعركة القادمة عندما ذكر التحسينات التى طرأت على الموقف العربى ، مما يزيد احتمالات تأثيره ، مع تزايد أزمة الطاقة وأزمة النقد فى العالم ، فإن « الضغط العربى فى أحوال ملائمة يستطيع أن يكون عاملا له قيمته » [٣] .

فإذا كان الفكر الاستراتيجى للسادات مرتبطًا بالواقع ، وإمكانيات العدو ، والمساندة الأمريكية التى تجعل النصر على إسرائيل فى حرب تحريرية طويلة أمرًا مشكوكاً فيه – يركز على النصر فى معركة محدودة ، طبقًا لقدرات القوات المسلحة المصرية ، ليحرك القضية سياسيًا [٤] ، مدعمًا باستخدام النفط والأرصدة العربية ، للضغط على الولايات المتحدة للوصول إلى حل عادل لقضية الشرق الأوسط ، فمن الطبيعى أن تتوجه مصر إلى دول البترول العربى للاطمئنان على استخدامه فى المعركة القادمة ، وفى مقدمة هذه الدول المملكة العربية السعودية .

لماذا المملكة العربية السعودية :

اهتمت السياسة المصرية فى هذه الظروف بالتقارب مع المملكة العربية السعودية لعدة أمور :

---

(١) محمد أنور السادات : المرجع السابق ، ص ٣٥٤ ، ٣٥٦ ، ومحمد عبد الغنى الجمسى : المرجع السابق ص ٢٧٩ ، ٢٨١ .

(٢) هنرى كيسنجر : مذكرات كيسنجر فى البيت الأبيض ، ترجمة خليل فريجات ، الجزء الرابع ، دمشق ١٩٨٥ ، ص ٢٨٠ .

(٣) محمد أنور السادات : المرجع السابق ، ص ٣٤٨ – ٣٥٣ ، ومحمد عبد الغنى الجمسى : المرجع السابق ، ص ٢٧٨ .

(٤) محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ، ص ١٦٤ ، ١٦٥ .

أولا - قوة العلاقات السعودية الأمريكية :

لا يتعرض الباحث فى هذا الصدد إلى العلاقات السعودية الأمريكية ، ولكن إجمالاً فإن قوة هذه العلاقة ترجع إلى ضخامة الاستثمارات الأمريكية فى المملكة ، فعندما انبثق البترول إحدى آبار الدمام عام ١٩٣٩ وقعت شركة « كاليفورنيا أرابيان ستاندرد أويل كومبانى » امتيازًا جديدًا ، أضاف حوالى مليون كيلو متر مربع إلى مساحة الأراضى التى يشملها الامتياز الأمريكى ، وفى عام ١٩٤٤ استبدلت الشركة اسمها بـ « أرابيان أمريكان أويل كومبانى » « أرامكوا » ، ولا تزال الاستثمارات الأمريكية تستثمر بترول السعودية تحت هذا الاسم [١]، فتملك هذه الشركة ١٠٠ ٪ من إنتاج البترول فى المملكة ، الذى بلغ ٢٩٨ مليون طن عام ١٩٧٢ ، وهى أعلى نسبة للاستثمارات الأمريكية فى مجال البترول فى العالم العربى [٢] .

ومن الثابت أن دول الخليج - وفى مقدمتها السعودية - تميل فى سياستها إلى التعاون مع الغرب [٣] ، كما كان الملك فيصل عدوًّا للشيوعية [٤] ، وشارك رغبة واشنطن فى احتواء النفوذ السوفيتى الذى يعتبره تهديدًا لمملكته [٥] .

ويوضح هنرى كيسنجر إطار هذه العلاقة عندما يذكر أن للولايات المتحدة بلدًا آخر يعاونها فى المطالبة بالاعتدال ، وهى المملكة العربية السعودية ، كما كان نيكسون يقدر ويحترم الملك فيصل « الذى كان ثابتًا فى ميله نحو الغرب » [٦] .

---

(١) بونداريفسكى : سياستان إزاء العالم العربى - دار التقدم ، موسكو ١٩٧٥ ص ٢٥٠ .

(٢) فى الكويت تملك الشركات الأمريكية ٥٠٪ من الإنتاج الكويتى الذى بلغ ١٦٥ مليون طن عام ١٩٧٢ ، وفى العراق كانت الشركات الأمريكية تملك ٢٣,٧٥٪ من بترول العراق ، وقد أمم العراق الحصة الأمريكية « بترول البصرة » فى ٧ أكتوبر ١٩٧٣ ، وفى أبى ظبى تملك الشركات الأمريكية ١٤,٧٪ من الإنتاج الذى بلغ ٥٠ مليون طن عام ١٩٧٢ ، وفى قطر ٢٣,٧٥٪ من الإنتاج الذى بلغ ٢٣ مليون طن ، وفى البحرين ١٠٠٪ من الإنتاج الذى بلغ ٣,٥ مليون طن ، وفى دبى ٥٠٪ من الإنتاج الذى بلغ ٤ مليون طن ، وفى ليبيا ٨٥٪ من الإنتاج الذى بلغ ١٠٨ مليون طن ، ولكن الحكومة الليبية أممت ٥١٪ من أسهم الشركات الأمريكية قبل حرب أكتوبر بقليل ، كما أممت شركة بنكرهانت الأمريكية بنسبة ١٠٠٪ ، وفى الجزائر تملك الولايات المتحدة ٢٤٪ من شركات التنقيب عن البترول ، و ٣٠٪ من شركة البترول الفرنسية الأمريكية ، و ٣٩,٥ من شركة سنكلر مديترنيان ، و٤٩٪ من شركة ميتروبار - فرنكاريب - الباسو . وتنتج الجزائر ٥٠ مليون طن فى نفس العام أى ١٩٧٢ (صلاح منتصر : حرب البترول الأولى ، الأهرام ١٩٧٥ ص ١٠٣) .

(٣) Raymond Vernon, Op. Cit., p. 62.

(٤) Monoharan S. the Oil crisis end of an era, New Delhi, 1974, p. 81.

(٥) Szyliwicz.S. Joseph, Bard E. óneill, the energy crosts and U.S. Foreign-Policy, p. 206.

(٦) هنرى كيسنجر : المرجع السابق ، ص ٣٨٩ .

وفى إطار هذه العلاقة ، كانت محاولة السعودية للوصول إلى تفاهم مصرى أمريكى نحو حل لقضية الشرق الأوسط ، ففى أوائل شهر نوفمبر عام ١٩٧١ ، زار مصر كمال أدهم – نسيب الملك فيصل ، ومستشاره الذى يتولى سلطة الإشراف على المخابرات ، ومن أقوى الشخصيات نفوذًا بالسعودية – وعرض أثناء زيارته المخاوف من ازدياد نفوذ السوفييت فى مصر ، وما يسببه ذلك من انزعاج للأمريكيين ، وأشار إلى أهمية هذه المسألة ، فى نفس الوقت الذى يحاول فيه السعوديون زيادة اهتمام أمريكا بقضية الشرق الأوسط ، وكان رد السادات بأن أمريكا تعطى إسرائيل كل ما تطلبه ، وأنه لن يأتى بالروس وحدهم بل سيأتى بالشيطان نفسه ، إذا كان فى مقدوره الدفاع عن مصر ، ولكنه أضاف أنه إذا « تمت المرحلة الأولى من مراحل الانسحاب الإسرائيلى ، فإن فى استطاعته أن يعد بإخراج الروس من البلاد » ، ووافق السادات أن يبلغ كمال أدهم ذلك للأمريكيين (١) .

ويرجع المشير الجمسى صحة الدور الذى لعبه كمال أدهم فى هذا الصدد ، فلقد كان لصيقًا بالمخابرات الأمريكية ، فضلاً عن قرب محمد حسنين هيكل بالسادات فى ذلك الوقت ، وهو مصدر هذه الرواية (٢) .

وبعد أن أصدر السادات قراره فى ١٨ يوليو ١٩٧٢ بإنهاء مهمة ١٥٠ ألف خبير سوفيتى ، ومغادرتهم البلاد فى خلال أسبوع ، مع أيلولة كل المعدات والتجهيزات الموجودة منذ عام ١٩٦٧ لمصر ، وكان ذلك مثار دهشة كبيرة لواشنطن (٣) – أخذ الملك فيصل يضغط على الولايات المتحدة بشدة ، على اعتبار أن الفرصة صارت مواتية للتحرك ، وتؤكد المصادر السعودية أن الملك فيصل أكد لنيكسون حرج موقفه ، إذا لم تفعل أمريكا شيئًا ، وأن العرب يوجهون إليه اللوم لأى عمل يقوم به الأمريكيون فى الشرق الأوسط ، وإذا « واصل الأمريكيون مساعدة إسرائيل فإنهم لن يستطيعوا بعد ذلك أن يزعموا أن تلك المساعدة تقوم على استراتيجية موجهة للسوفييت ، إنما ستصبح ببساطة مجرد سياسة لمساعدة عدو العرب الرئيسى .. » (٤) .

---

(١) محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ، ص ١١٣ ، ١١٤ .

(٢) لقاء مع المشير محمد عبد الغنى الجمسى .

(٣) Kissinger, Henry, White House years, p. 1295.

(٤) محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ، ص ١٦٥ ، ١٦٦ .

وكانت الاتصالات السرية التى تمت بين مصر والولايات المتحدة ، والتى بدأت فى أبريل عام ١٩٧٢ ، تجرى من خلال السعودية [١] ، وكانت هناك محادثات بين سيسكو والأمير سلطان فى هذا الصدد [٢] .

وبالتالى فهذه العلاقات السعودية الأمريكية تجعل من المملكة العربية السعودية ركنًا أساسيًا فى المعركة السياسية ، التى تهدف إلى الضغط على الولايات المتحدة لمساندتها إسرائيل ، وكما يقول الدكتور مصطفى خليل ، إنه إذا كانت السعودية ترتبط بعلاقات وطيدة مع الولايات المتحدة ، فاستغلال هذه العلاقة لمصلحة القضية أمر واجب [٣] .

ثانيًا – الثقل البترولى :

وتزداد أهمية العالم العربى بصفة عامة ، والسعودية بصفة خاصة ، لما يمتلكانه من ثروة بترولية عظيمة ، لا سيما عندما انتقل مركز البترول العالمى بعد الحرب العالمية الثانية من الولايات المتحدة الأمريكية إلى العالم العربى ، الذى أصبح المصدر الرئيسى لإمداد أوروبا الغربية واليابان باحتياجاتهما البترولية ، بل أصبحت الولايات المتحدة من مستوردى البترول العربى ، وتصاعدت مساهمة البترول العربى فى الإنتاج العالمى ، حتى بلغت حوالى الثلث ، ففى عام ١٩٧٠ بلغت النسبة المئوية للإنتاج العالمى ٧ر٣٠٪ وفى عامى ١٩٧١ ، ١٩٧٢ بلغت النسبة ٣١٪ وفى عام ١٩٧٣ وصلت النسبة إلى ٤ر٣٢٪ [٤] . لقد بلغ إنتاج الشرق الأوسط من البترول فى خريف ١٩٧٣ ، ٢٤ مليون برميل يوميًا ، يخص إيران منها حوالى خمسة ملايين برميل ، والباقى – وهو حوالى ١ر١٩ مليون برميل – يخص الدول العربية [٥] ، وتصل نسبة إنتاج البترول السعودى إلى ٤٠٪ من الإنتاج العربى [٦] .

---

(١) إسماعيل فهمى : التفاوض من أجل السلام فى الشرق الأوسط ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٨٥ ص ٦٦ .

(٢) Kissinger, Op. Cit., P. 1295.

(٣) لقاء مع الدكتور / مصطفى خليل .

(٤) خليل إبراهيم حسين : أزمة الطاقة واقتصاديات ومستقبل البترول العربى ، ص ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٣ ، ٦٤ .

(٥) Schmidt, Adams, Dana: Hrmageddon in the Middle East, P. 213.

(٦) Raymond Vernon, Op, Cit., P. 60.

وزادت حصة السعودية بالنسبة لحجم الإنتاج العالمى من ٧ ٪ عام ١٩٦٥ إلى ١٣٫٣٪ عام ١٩٧٣ ، وسد بترول السعودية وحده ٣١٪ من استهلاك دول أوروبا الغربية ، و ٣٥٪ من استهلاك اليابان ، و ١٠٪ من استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية (١) ، فهى بذلك - كما قال مستر اكنز - تمسك بزمام السيطرة الفعلية على السوق (٢) .

ويحتل العالم العربى كذلك مركزًا متقدمًا بين الدول المنتجة والمصدرة للبترول ، بما يمتلكه من كميات كبيرة من الاحتياطى العالمى ، ويُقدر احتياطى السعودية بـ ٢٣٫٢٪ من احتياطى العالم ، و ٤١٪ من الاحتياطى العربى ، وتزداد أهمية هذا الاحتياطى ، لقلة الاحتياطى العالمى ، فأوروبا الغربية ليس لديها احتياطى ذو أهمية ، ومستوردة للبترول من الخارج ، لا سيما من العالم العربى ، واليابان يندر فيها الاحتياطى البترولى ، أما الولايات المتحدة فيمثل الاحتياطى البترولى بها ٦٫٣٪ من الاحتياطى العالمى ، وهو لا يكفى لعشر سنوات قادمة ، فضلاً عن أن سياسة الولايات المتحدة تهدف إلى الاحتفاظ بنسبة معينة من الاحتياطى بها ، وبالتالى تتجه إلى الاستيراد ، ولا تمثل احتياطات منطقة البحر الكاريبى أكثر من ٢٫٩٪ من احتياطات العالم (٣) .

وفى هذه الظروف يزداد نصيب البترول من مجموع استهلاك الطاقة ، فقد بلغ عام ١٩٧٣ حوالى ٨٥٪ فى اليابان ، و٦٠٪ فى أوروبا الغربية ، و ٥٠٪ فى الولايات المتحدة (٤) ، وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، فقد تصاعد اعتمادها على البترول المستورد بصفة عامة ، والبترول العربى بصفة خاصة ، فحتى أواخر الستينيات كانت الولايات المتحدة تسد حاجتها البترولية من إنتاجها المحلى بنسبة ٨٠٪ وتستورد نسبة الـ ٢٠٪ الباقية ، وفى عام ١٩٧٢ ازدادت الواردات الأمريكية من البترول بنسبة ٩٨٫٧٪ ، وفى عام ١٩٧٣ ازدادت الحاجة إلى الاستيراد بنسبة أكبر من عام ١٩٧٢ ،

---

(١) الكسندر ياكوفليف : العربية السعودية والغرب ، ص ١٢٥ ، ١٢٦ . • خبير أمريكى فى الطاقة وسفير الولايات المتحدة بالسعودية .

(٢) مصطفى خليل : أزمة الطاقة فى الولايات المتحدة ، الأهرام ١٩٧٤! ، ص ٤٩ .

(٣) خليل إبراهيم حسين : المرجع السابق ، ص ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٥ .

(٤) نفس المرجع : ص ١٠٧ ، ١٠٨ .

نتيجة خفض الإنتاج المحلى [(١)] ، وما يهمنا أنها كانت تستورد من البترول العربى حوالى ٨ر١ مليون برميل يوميًّا (١٠٪ من احتياجاتها) ، يضاف إلى ذلك ما يصل إليها بطريق غير مباشر من البترول العربى بعد تكريره فى كندا وهولندا ، فلقد زادت واردات الولايات المتحدة من البترول بين أعوام ١٩٦٩ ، ١٩٧٢ بنسبة ٥٢٪ ، ولقد بلغت هذه الزيادة بالنسبة للشرق الأوسط ٨٣٪ [(٢)] وبصفة عامة فإن الموقف البترولى بالولايات المتحدة - كما أعلنه معهد البترول الأمريكى من يناير حتى أكتوبر ١٩٧٣ - كان على الوجه التالى :

- انخفض إنتاج البترول بنسبة ٢٪ ، فبلغ معدل الإنتاج ٨ر٨ ملايين برميل فى اليوم .
- زاد الطلب على المنتجات البترولية بنسبة ٨ر٦٪ عن العام الماضى ، وأصبح ١ر١٧٪ مليون برميل فى اليوم .
- ارتفع الاستيراد الإجمالى بنسبة ٤ر٣١٪ ، وبلغ ١ر٦ ملايين برميل فى اليوم من البترول الخام والمنتجات البترولية .
- انخفض المخزون البترولى ، وأصبح يمثل حاجة ٢٠ يومًا ، مقابل ٢١ يومًا فى العام الماضى .
- بلغ متوسط كميات البترول التى كررت فى المصافى الأمريكية ٥ر١٢ مليون برميل فى اليوم [(٣)] .

أما أوروبا الغربية فكانت تستهلك حوالى ١٥ مليون برميل يوميًّا ، تعتمد منها على البترول العربى بنسبة ٦٥٪ [(٤)] ، وفاقت اليابان الدول الصناعية فى الاعتماد على البترول المستورد ، إذ تستورد حوالى ٧ر٩٩ ٪ من حاجتها البترولية (تمثل ٧٦٪ من الطاقة) يخص الشرق الأوسط منها ٨٠٪ ، مناصفة بين إيران من جهة ، والسعودية والكويت ، وغيرهما من الأقطار العربية من جهة أخرى [(٥)] .

---

(١) أحمد يوسف أحمد : المرجع السابق ، ص ١٠٠ .

(٢) Schmidt, Op. Cit, p. 213, 214, 215.

(٣) صلاح منتصر : حرب البترول الأولى ، الأهرام ١٩٧٥ ، ص ٩٧ ، ٩٨ .

(٤) Schmidt, Op. Cit, p. 213. 214.

(٥) Hurawitz, J.C. Op. Cit, p. 138.

ولكن مالبث أن حدث تحول فى موقف المملكة العربية السعودية ، إيجابيًا حول إمكانية استخدام البترول بشكل مؤثر وفعال ، يتفق والعمل نحو تحرير الأراضى المحتلة ، وهو ما ناقشه مجلس الوزراء المصرى فى اجتماعه فى ٥ أبريل ١٩٧٣ – كما سبق الإشارة – ففى مايو ١٩٧٣ ، زار الملك فيصل القاهرة ، وجرى بين العاهل السعودى والرئيس المصرى حديث حول المعركة القادمة ، وتساءل السادات عن إمكانية استخدام البترول فى المعركة ، فكانت إجابة الملك « إذا دخلتم المعركة فنحن معكم »[(١)] .

وفى نفس الشهر عقد مجلس الجامعة العربية اجتماعًا خاصًا لبحث هذه القضية ، وكان الموقف المتأزم فى الشرق الأوسط قد دفع فيصل لتغيير موقفه نحو استخدام البترول[(٢)] ويبدو أن هذه كانت نقطة البداية فى تحول المملكة السعودية إيجابيًا نحو استخدام البترول كأداة ضغط فى المعركة القادمة بشكل عام .

ففى أبريل ١٩٧٣ ، صرح وزير البترول السعودى ، أن زيادة إمدادات البترول إلى أمريكا ستتوقف على الاتجاه الأمريكى فى قضية النزاع العربى الإسرائيلى ، وتبع ذلك تصريحات مماثلة ، لا يمكن الإعلان عنها دون موافقة الملك فيصل[(٣)] ، بل إن الملك نفسه فى نهاية مايو ١٩٧٣ فى اللقاء الختامى لقاده (أرامكو) بجنيف ، أوضح ما تتعرض له العربية السعودية من خطر العزلة داخل العالم العربى ، بسبب السياسة الأمريكية ، وأكد لهم أنهم قد يخسرون كل شىء ، وأعقب ذلك تصريحات رسمية ، أدلى بها كل من زكى اليمانى وعمر السقاف ، حول إمكانية استخدام السعودية للبترول ، كسلاح سياسى[(٤)] .

وفى اللقاء الذى عُقد بين قادة (أرامكو) وكبار المسئولين السعوديين ، زكى اليمانى ، وعمر السقاف ، وفرعون ، والأمير نواف بن عبد العزيز ، وكمال أدهم ،

---

(١) محسن محمد : حرب البترول ... كتاب الإذاعة والتليفزيون رقم ٢٥ ، ص ١٠٨ وإبراهيم المسلم : المرجع السابق ص ٨٨ .

(٢) الكسندر باكوفليف : المرجع السابق ، ص ١١٠ .

(٣) مصطفى خليل : المرجع السابق ، ص ٤٢٩ .

Dowty Alan, Middle East Crisis, p. 206.

(٤) الكسندر باكوفليف : المرجع السابق ، ص ١١٠ .

وصلاح منتصر : المرجع السابق ، ص ٥٤ .

أكد الجانب السعودى أن العربية السعودية هى المدافع الوحيد فى المنطقة عن المصالح الأمريكية التى تتعرض للتخريب من قبل الصهيونية والشيوعية ، وطالبوا المستثمرين الأمريكيين ، أن يفعلوا شيئًا لتغيير موقف الحكومة الأمريكية ، وإنْ كانوا حقًّا « أصدقاء للعرب » ، وأدرك هؤلاء المستثمرون ، مدى الخطورة التى تهدد استثماراتهم ، فبذلوا كل جهد للاتصال بالجهاز الحكومى الأمريكى ، فى محاولة لتغيير اتجاه الولايات المتحدة إزاء قضية الشرق الأوسط .

فنشرت « موبيل أويل » إعلانًا مدفوع الأجر بجريدة « نيويورك تايمز » أشارت فيه إلى أى اتجاه ينبغى تغيير السياسة الأمريكية . وفى الفترة نفسها ألقى « ج . بيدج » أحد رؤساء (أرامكو) خطابًا بنفس المعنى السابق فى الجامعة الأمريكية ببيروت ، كما أرسل و. ميلر رئيس مجلس إدارة « سوكال » ، خطابًا إلى المساهمين ، أوضح فيه شعور العالم العربى المتصاعد بتخلى الولايات المتحدة عنه ، وفى نهاية خطابه يتوجه إلى الشعور الوطنى للمساهمين ، ليحثوا حكومتهم لتحقق السلام والاستقرار فى المنطقة ، وأنه « يجب أن نعترف بالمصالح الشرعية لكل شعوب الشرق الأوسط ، وأن نساعدها على تحقيق الأمن والمستقبل الاقتصادى الآمن » [(١)] .

وفى الثانى من أغسطس ١٩٧٣ ، تسلم وزير البترول السعودى نسخة من هذا الخطاب ، وطالب بنشره على الرأى العام فى الولايات المتحدة ، وأبرزت جميع الصحف العربية والسعودية بصفة خاصة ، خطاب ميلر فى صدر صفحاتها ، واعتبرته نقطة تحول فى السياسة الخارجية الأمريكية ، وأشار قادة (أرامكو) فى مراسلاتهم السرية إلى أن الخطاب قد ترك تأثيرًا كبيرًا على الملك فيصل باعتباره « خطوة حقيقية تجاه السعوديين والعرب الآخرين » [(٢)] .

وفى النصف الأول من عام ١٩٧٣ ، زار السعودية بدعوة من (أرامكو) أكثر من عشرة من الشخصيات الرسمية الأمريكية ، كان من بينهم كل من الجنرال ج . جود بايستر قائد القوات الأمريكية فى غرب أوروبا ، والأدميرال أ. كروافورد مساعد القائد ، وج . هوارد ، وس . داميكو ، وج . فود ، من أعضاء الكونجرس وغيرهم ،

---

(١) نفس المرجع ص ١١١ ، وص ٥٥ .

(٢) الكسندر ياكوفليف : المرجع السابق ص ١١٢ .

وسلمتهم الشركة مذكرة أوضحت فيها أن الدفاع عن مصالح شركات البترول الأمريكية مرتبط بتغيير سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط ، وقد لعب السفير الأمريكي ج . ايكنز دورًا في هذا الصدد ، إذ ألح على هذه القيادات استخدام علاقاتهم بالحكومة الأمريكية لشرح موقف العرب ، بل وأوصى زكي اليماني أن يظهر « الحب للشعب الأمريكي والقلق من السياسة الأمريكية » عند لقائه بممثل الرئيسي الأمريكي ... والتقى ميلر عدة مرات بنيكسون ، ووزير الخارجية روجرز ، وكيسنجر مساعد الرئيس لشئون الأمن القومي حين ذاك ، كما بذل أعضاء (أرامكو) جهدًا كبيرًا مع واشنطن [1] .

وبرغم هذا الاتجاه الجديد للمملكة العربية السعودية ، باستخدام سلاح البترول ، وهو ما أدى إلى تحذير مديرو شركات (أرامكو) لحكومتهم بضرورة تبني سياسة أكثر إيجابية تجاه القضايا العربية ، حرصًا على المصالح الأمريكية – فإن رد الفعل الأمريكي الرسمي تغافل كل هذه التحذيرات ، فقال جوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية الأمريكية : إنه سبق أن سمع مثل هذه التحذيرات من قبل ، وأن المعلومات التي استقاها من وكالة المخابرات المركزية تختلف عن معلومات هذه الشركات . كما أكد بيل كليمنتس نائب وزير الدفاع للمديرين الأربعة ، بأن العرب لن يتحدوا ، وأن مخاوف الشركات لا أساس لها ، لأن الملك فيصل يعتمد على الولايات المتحدة [2] . بل إن الرئيس الأمريكي ، حذر هذه الدول في ٦ سبتمبر ١٩٧٣ من رفع أسعار البترول ، أو تأميم ممتلكات الشركات الأجنبية ، وتهديدها بفقد أسواق بيع الوقود السائل في الدول الغربية [3] .

وعلى أية حال ، فإن موقف السعودية كان بداية لسياسة بترولية جديدة ، واقتضى الأمر ضرورة تدعيم هذا الاتجاه ، والخروج به إلى حيز الواقع والتنفيذ ، إذا أريد تعبئة كل الجهود والطاقات العربية للمعركة القادمة .

---

(١) نفس المرجع والصفحة .

(٢) صلاح منتصر : المرجع السابق ، ص ٥٤ ، ٥٥ .

(٣) الكسندر ياكوفليف : المرجع السابق ، ص ١١٢ .

رابعًا – مركز السعودية بين دول الخليج :

إن دول الخليج الأربع : الكويت ، وقطر ، وأبو ظبى ، والبحرين ، تتبع تقليديًا قيادة السعودية ، فهى – إلى جانب ارتباطها بالرياض بعلاقات سياسية عميقة فهناك تشابه بينها فى البناء السياسى والاتجاهات المحافظة ، وإن كانت الكويت تتبع سياسة أكثر استقلالية نظرًا لغناها ، وتأثرها بموقعها المجاور للعراق وإيران ، والاتجاهات السائدة فى كلتيهما [١] .

ويقول الدكتور مصطفى خليل : إن مَلك السعودية بين دول الخليج هو الملك ، وأن الملك فيصل ، وأثناء زيارة بعثة سيد مرعى للسعودية قد وعد بتمهيد الموقف أمام البعثة فى زيارتها للكويت وبقية دول الخليج ، وهو ما لمسته البعثة فى زيارتها لهذه الأقطار العربية [٢] . وقد اتبعت هذه الأقطار السياسة السعودية ، سواء فى اجتماع وزراء البترول فى الكويت أم بعده ، عندما اتبع فيصل سياسة الحظر البترولى [٣] .

وعندما وعد السادات الولايات المتحدة الأمريكية برفع الحظر البترولى فى يناير ١٩٧٤ ، وتشاور حافظ الأسد مع الملك فيصل فى الرياض ، اقتنع الملك بأهمية الحظر حتى يتم فك اشتباك مماثل لمصر ، على الجبهة السورية – سارعت الكويت ودولة الإمارات والدول العربية الأخرى ، بمساندة الموقف السورى [٤] . فكلمة فيصل لها التأثير القوى على دول الخليج [٥] .

وفى ضوء هذه الاعتبارات السابقة ، كان التنسيق السياسى أمرًا حيويًا ، مع المملكة العربية السعودية ، ومن ثم كانت زيارة أنور السادات للملك فيصل .

لقاء أنور السادات والملك فيصل :

كان من المتعذر الحصول على مصادر أساسية حول هذا اللقاء لعدة أمور :

---

(١) Vernon, Op. Cit, P. 62.

(٢) لقاء مع الدكتور مصطفى خليل .

(٣) Vernon, Op. Cit, P. 62.

(٤) محمود رياض : المرجع السابق ، ص ٤٩٩ .

(٥) لقاء مع المشير محمد عبد الغنى الجمسى .

١ - حداثة اللقاء .

٢ - أن لقاء السادات وفيصل كان لقاءً ثنائيًا ، والمباحثات الثنائية - وإن كانت لها عدة مزايا ، إذْ تثير جوًّا هادئًا متحررًا من الكلفة ، ويبعث على الثقة ، مما يتيح حرية المناقشة وتبادل الآراء ، ويساعد على الوصول إلى الاتفاق أو عدم الاتفاق فى الموضوع المطروح للمناقشة ، ولكن من ناحية أخرى ليست حدثًا خاصًّا - إنما هى حلقة من حلقات النقاش حول موضوع معين ، ترسم على أساسها ما يتم فى الحلقات الأخرى ، وبالتالى فإن تسجيل ما دار فيها أمر واجب ، حتى يكون مرجعًا يسهل الرجوع إليه ، ويمكن تحديد نطاق الاطلاع عليه ، تبعًا لسريته ، وحسبما تقضى المصلحة والظروف ، ولكن « الحال لم تكن كذلك مع الرئيس السادات ، إلّا فيما ندر » [1] .

٣ - إن الأمر متعلق بخطة استراتيجية ضد إسرائيل .

وعلى ذلك لم نجد سوى خطوط عامة لهذا اللقاء ، مستندة على عدة محاور :

الأول : خط المواجهة المباشر مع إسرائيل ، وهو الخط الذى يعتبره السادات مجال الصراع المباشر .

الثانى : ضمان استخدام كل الطاقات العربية ، والطاقات المؤثرة فى هذه المرحلة ، بحيث تكون هذه الطاقات العربية ذات تأثير فعال على الصراع المباشر .

الثالث : توسيع رقعة العمل العربى المشترك [2] .

وكانت بداية زيارة السادات للسعودية فى ٢٣ أغسطس ١٩٧٣ ، وامتدت إلى قطر وسوريا ، وغلب على اجتماعاتها شكل الاجتماعات المغلقة بين السادات وفيصل ، بقصرى الحمراء والضيافة بجدة [3] .

ويعتبر هذا اللقاء أهم لقاء فى المحيط العربى عام ١٩٧٣ ، حيث كاشف السادات فيصل بقرار الحرب ، باعتباره الوسيلة الوحيدة للتحرير وتحريك القضية ، وبعد أن

---

(١) محمد إبراهيم كامل : السلام الضائع فى كامب ديفيد ، كتاب الأهالى رقم (١٢) القاهرة . ص ١٧٥ ، ١٧٦ .

(٢) الأهرام ١٩٧٣/٨/٢٨ .

(٣) الأهرام ، والأخبار ، والجمهورية ١٩٧٣/٨/٢٨ .

شرح السادات الموقف العسكرى اقتنع فيصل ، ولكنه اشترط استمرار المعركة لوقت يسمح ببناء موقف عربى موحد ، رافضًا طلب إيقاف النار بعد يوم أو يومين ، ووافقه السادات ، وتعاهدا على التعاون الكامل ، وقال السادات : « إننى لا أطلب منك أى شىء محدد ، أطلب منك المساندة ، وبناء موقف عربى واحد » وقد أوفى الملك بما عاهد [١] .

ويؤكد المشير الجمسى مضمون هذا اللقاء ، ومن ناحية أخرى فهو يرى أنه يمكن أن تتخذ هذه الاتصالات كنوع من التضليل لإسرائيل ، فهى تبعد نية الحرب الوشيكة عن مصر ، حيث لا تزال تجرى اتصالاتها من أجل دعم المعركة [٢] ، وعلى أية حال فهذه الزيارة كانت مرتبطة بالمعركة واستخدام الإمكانيات العربية [٣] .

وبرغم عدم صدور بيان مشترك عن هذه الزيارة ، فإن البيان المشترك لزيارة السادات لقطر ، قد أكد على ضرورة حشد كل الطاقات العربية ، لمواجهة العدوان الإسرائيلى على الأراضى العربية المحتلة ، واسترداد شعب فلسطين لحقوقه المشروعة [٤] ، ولا أعتقد أن الاجتماع مع فيصل خرج عن هذا الإطار ، فالهدف هو العمل العربى الموحد ، وحشد الطاقات العربية ووضع الطاقة لخدمة المعركة القادمة [٥] ، إذ كان السادات يأمل من السعودية وقطر المساعدة والتأييد لمصر سياسيًا وماديًا وبتروليًا ، بدون أن يطلب شيئًا محددًا ، ولم تكن هذه الزيارة لطلب عون عسكرى [٦] ، ومن الطبيعى أن تتركز مساعدات هذه الدول ، فى الإمكانيات المادية والبترولية ، وهى ما تملكه وتتميز به ، إلى جانب التأييد السياسى ، ولقد أكد فيصل للسادات بأن إمكانيات السعودية تحت إمرة مصر ، وذلك بشكل عام ، ودون الدخول فى التفاصيل [٧] .

---

(١) موسى صبرى : وثائق حرب أكتوبر ، كتاب اليوم ، الطبعة الخامسة ، القاهرة ١٩٧٨ ص ٢٣٨ .

(٢) لقاء مع المشير محمد عبد الغنى الجمسى .

(٣) لقاء مع الدكتور محمد عبد القادر حاتم .

(٤) الأهرام ، والأخبار ١٩٧٣/٨/٢٨ .

(٥) الأهرام ١٩٧٣/٨/٢٨ .

(٦) لقاء مع المشير محمد عبد الغنى الجمسى .

(٧) لقاء مع الدكتور محمد عبد القادر حاتم .

فإذا كان الملك فيصل فى ربيع ١٩٧٣ - نظراً لاستمرار الإخفاق فى النزاع العربى الإسرائيلى - قد صار متقبلاً بحماس لفكرة استخدام البترول ، كأداة فى الدبلوماسية العربية الأمريكية ، فإن ضرورة توظيف سلاح البترول - باتباع خطوات محددة - كانت موضع حماس زائد فى عدة مشاورات للملك فيصل فى صيف ١٩٧٣ مع الرئيس المصرى السادات (١) .

وذهبت بعض الصحف اللبنانية فى تكهناتها إلى أن اتفاقاً قد تم بخصوص تنسيق مواقف الدول العربية المنتجة للبترول ، لاستخدام الطاقة سلاحًا فى المعركة ضد إسرائيل والبلاد التى تساندها (٢) .

فوصفت جريدة « الأنوار » اللبنانية ، مباحثات فيصل والسادات بأنها ذات طابع هام ، وقالت : إن التنسيق الاقتصادى بين القاهرة وجدة يسير قدمًا إلى الأمام ، وإن تنمية هذا التنسيق ، سيؤدى إلى إقرار استراتيجية مصرية سعودية مشتركة ، وخاصة أن السعودية مقتنعة بضرورة قيام جبهة موحدة لمواجهة الأخطار التى تهدد المنطقة ، وأن السادات وفيصل قد بحثا فى هذا الاجتماع موضوع البترول ، واتفقا على ضرورة تنسيق مواقف الدول العربية المنتجة للبترول لاستخدامه فى المعركة (٣) .

ونشرت مجلة « نيوزويك » تقريرًا لمراسلها بالقاهرة ، ذكر فيه أن الملك فيصل أبلغ الرئيس السادات - أثناء زيارته للسعودية - أنه جاد فى مسعاه للضغط على حكومة نيكسون ، لتتخذ موقفًا أكثر عدلا فى سياستها فى الشرق الأوسط ، ووصف المراسل هذه الزيارة ، بأنها أهم حدث سياسى مصرى منذ حرب ١٩٦٧ (٤) ، وقالت وكالة الأنباء الفرنسية : إن هذه الزيارة التى قام بها السادات للسعودية وقطر وسوريا تمثل تطورًا بالغ الخطورة فى معطيات مشكلة الشرق الأوسط ، ومن المتوقع حدوث تطورات مفاجئة خاصة فما يتعلق بالسياسة البترولية ، تضع النزاع العربى الإسرائيلى فى مقدمة الأحداث ، وقالت الدوائر الأجنبية تعقيبًا على هذه الزيارة ، بأن القاهرة أعدت خطة

---

(١) Vernon, op. Cit, p. 61.

(٢) الأهرام ١٩٧٣/٨/٢٩ .

(٣) الجمهورية ١٩٧٣/٨/٢٩ .

(٤) الأخبار ١٩٧٣/٩/٤ .

لاستخدام البترول والأموال العربية الضخمة ، فى ذروة النشاط الدبلوماسى العربى المكثف ، إلى السعودية وقطر وسوريا ، مبتدئة بذلك معركة البترول ضد الغرب [١] .

وحذرت الصحافة الغربية – بعد اللقاء المصرى السعودى – من خطر استخدام البترول كسلاح سياسى ، فتشير « النيويورك تايمز » إلى أن لعبة الضغط بالبترول قد بدأت للانتقام من أمريكا لمساندتها إسرائيل ، ولا تستبعد الصحيفة حدوث تغير فى السياسة الأمريكية لإسرائيل ، نتيجة للضغط الذى تمارسه الدول العربية المنتجة للبترول ، وطالبت بعدم تعديل السياسة الأمريكية تحت هذا الضغط [٢] . وأشارت « الجارديان » البريطانية إلى استعداد الدول البترولية لتجميد إنتاجها إلى أجل غير مسمى . وأضافت : إن الدول العربية المنتجة للبترول – حتى المعتدل منها – من الصعب عليها رفض أى دعوى لتخفيض إنتاجها . ورأت صحيفة « الديلى تلجراف » أن هذا التشدد المفاجىء الذى يُظهره الملك فيصل يأتى « كصدمة فظيعة للغرب ، ومن الممكن أن تؤدى هذه الخطوة فعلاً إلى تغيير فى السياسة الأمريكية » [٣] .

كما حذرت الشركات البترولية الأمريكية حكومتها ، بضرورة مراجعة سياستها فى الشرق الأوسط ، واتباع سياسة أكثر توازناً فى المنطقة [٤] ، وتضمن تقرير ديوان المحاسبة بالولايات المتحدة ، والذى بعث به إلى إحدى لجان الكونجرس ، أن الدول الأوروبية تنظر بعين القلق إلى موقف الولايات المتحدة المساند لإسرائيل ، وما يمكن أن يسفر عنه من تهديد لمصادر الطاقة القادمة من الشرق الأوسط [٥] .

ومن ناحية أخرى ، فإن الملك فيصل – بعد هذه الزيارة – أخذ يتحدث عن انحياز أمريكا للصهيونية ، وأنه من الصعب على العرب أن يزودوا من لا يعبأ بصداقتهم بالبترول ، فبرغم أن المملكة العربية السعودية كانت أقرب دول الشرق الأوسط إلى الولايات المتحدة ، فإن وحدة الهدف العربى كانت أقوى من هذه العلاقة ، وبدا واضحًا

---

(١) نفس المصدر والتاريخ .
(٢) الأهرام ، والأخبار ، والجمهورية ١٩٧٣/٨/٢٩ .
(٣) الأخبار ١٩٧٣/٨/٢٩ .
(٤) Manoharan Op. Cit, p. 84.
(٥) الجمهورية ١٩٧٣/٩/١ .

الاقتناع بما أسَرَّ به الرئيس المصرى لاستخدام البترول لصالح المعركة القادمة مع إسرائيل [(١)] .

وأكد الملك فيصل فى حديثه لمحطة الإذاعة الأمريكية تحذيره للولايات المتحدة من استمرار مساندتها لإسرائيل ، الأمر الذى يجعل من العسير على بلاده تزويد أمريكا بحاجتها بالبترول ، وأن هذه المساندة ستؤثر على علاقات الصداقة مع السعودية ، وعلى الولايات المتحدة أن تغير سياستها المساندة لإسرائيل [(٢)] ، كما تضمن حديثه لمجلة « نيوزويك الأمريكية » أن المنطق يتطلب ألّا يتجاوز إنتاج البترول الحدود التى يمكن لاقتصاد السعودية استيعابه ، وأن تجاوز هذه الحدود يتطلب شرطين :

الأول : أنْ تُعاون الولايات المتحدة والغرب المملكة العربية السعودية فى مجال التصنيع حتى تجد موارد استثمارية بديلة للبترول .

الثانى : وهو ما يعنينا ، أن يتوفر المناخ السياسى الملائم ، الذى أفسدته أزمة الشرق الأوسط ، والأطماع التوسعية الإسرائيلية [(٣)] .

أما الطرف الثانى فى هذه المحادثات ، وأعنى به الرئيس أنور السادات ، فقد أكد إمكانية استخدام البترول كسلاح سياسى فى المعركة ، وذلك فى حديثه مع صحيفة « الموند الفرنسية » [(٤)] .

فالبترول واستخدامه كسلاح سياسى فى المعركة المقبلة مع إسرائيل ، كان موضوعًا رئيسيًّا كما يبدو ، فى لقاء فيصل والسادات ، وأصبح يمثل خطًّا سياسيًّا واضحًا أكده الملك فى لقائه بالسادات ، فى مؤتمر عدم الانحياز بالجزائر فى سبتمبر ١٩٧٣ [(٥)] ، وفى لقائه بحافظ الأسد فى نفس المؤتمر ، طالبًا منه ضرورة استمرار المعركة لمدة تكفى لتعبئة الرأى العام العربى ، كما طلب من السادات من قبل [(٦)] .

---

(١) موسى بدوى : السادات رجل الحرب رجل السلام ، سلسلة اقرأ ، دار المعارف يناير ١٩٧٨ .

(٢) الجمهورية ١٩٧٣/٩/١ .

(٣) الأهرام ١٩٧٣/٩/٢٠ .

(٤) نفس المصدر ١٩٧٣/٩/١٢ .

(٥) محسن محمد : المرجع السابق ، ص ١٠٨ .

(٦) محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ، ص ٢٤٣ .

ولقد حرص السادات فى هذا المؤتمر على الاجتماع بقادة الدول العربية المنتجة للبترول : الملك فيصل ، والأمير صباح السالم الصباح أمير الكويت ، والشيخ زايد ابن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات ، والشيخ خليفة بن حمد آل ثان أمير قطر ، والشيخ عيسى بن سالم آل خليفة ولى عهد البحرين ... وكان البترول أهم موضوعات البحث فى هذه الاجتماعات (١) .

وهكذا اطمأن السادات بدرجة كبيرة – بعد لقائه بالملك فيصل وقادة الدول العربية المنتجه للبترول – إلى استخدام البترول العربى فى المعركة القادمة ، طبقًا لما رآه مجلس الوزراء المصرى فى ٥ أبريل ١٩٧٣ ، وأصبح واضحًا أن للمعركة العسكرية سَيُلازِمُها معركة سياسية ، أساسها استخدام البترول بشكل عام كأداة ضغط على الدول المساندة لإسرائيل ، بقيادة المملكة العربية السعودية أكبر الدول المنتجة للبترول ، فقد أكد وزير الدفاع السعودى بأن بلاده لن تستجيب لمطالب أمريكا بزيادة إنتاج البترول ، ما لم تضغط على إسرائيل ، للانسحاب من الأراضى العربية المحتلة ، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى (٢) ، كما أعلن عمر السقاف فى الأمم المتحدة تعهد الحكومات العربية بوضع كافة إمكانياتها تحت تصرف مصر وسوريا (٣) .

المملكة العربية السعودية وحرب أكتوبر

لقد هيأت حرب أكتوبر العسكرية الفرصة الملائمة لاستخدام البترول كأداة ضغط على الدول المساندة لإسرائيل ، حيث برز دور المملكة العربية السعودية ، وفى هذا الصدد يمكن أن نميز بين مرحلتين : الأولى أثناء المعركة العسكرية ، والثانية بعد وقف إطلاق النار .

---

(١) محسن محمد : المرجع السابق ، ص ١٠٨ ، ١٠٩ .

(٢) الجمهورية ١٩٧٣/١٠/٦ .

(٣) الأخبار ١٩٧٣/١٠/٧ .

ومواقفهم بكل أساسيات الموقف السياسى والبترولى والعسكرى ، مع عرض الاقتراحات والبدائل ، على أن يترك لكل بلد عربى اتخاذ ما يراه وفقًا لظروفه ، فى إطار القضية الأساسية [١] .

ولقد أسفرت مناقشة مذكرة الدكتور مصطفى خليل ، والتى شارك فيها سيد مرعى ، والدكتور محمود فوزى نائب رئيس الجمهورية ، ومحمد حسنين هيكل ، عن عدم استخدام البترول كسلاح تهدد به الدول العربية من تشاء ، فالمصلحة القومية تقضى باستخدامه كسلعة اقتصادية واستراتيجية ، سلعة اقتصادية : أى من حق الدول المنتجة له أن تزيد إنتاجه أو تنقصه محافظة على ثروتها الطبيعية ، وسلعة استراتيجية : بمعنى « إذا احتاج العالم العربى سلعة استراتيجية أخرى هى السلاح ، وإذا منعت دولة منتجة للسلاح هذه السلعة التى تنتجها عن العالم العربى فإن من حق العالم العربى فى هذه الحالة أن يمنع تصدير سلعته الاستراتيجية عن تلك الدولة » . يضاف إلى ذلك أن من حق العالم العربى ، منع سلعته الاستراتيجية فى هذه الحرب عن إسرائيل ومن يُساند إسرائيل ، مع مراعاة التمييز فى المعاملة البترولية بين الصديق والعدو ، وأن هدف استخدام البترول العربى هو حماية القضية العربية ، وأن تخفيض الضخ يتناسب مع تحذير الدول لمواقفها من القضية العربية [٢] .

كما تضمنت مذكرة الدكتور مصطفى خليل ، ضرورة ألا يقل سعر البترول عن مثيلاته من مصادر أخرى للطاقة ، وألا يزيد إنتاج الدول المنتجة للبترول عن المعدل الذى يهيىء لها قدرًا معقولا لأرباحها [٣] .

ويبدو أنه لم تكن هناك دراسات حول كيفية استخدام البترول فى المعركة ، حتى الخارجية المصرية ، برغم تشكيل هيئة خاصة عُهد إليها بحث الإمكانات المختلفة ، للإجراءات التى يمكن اتخاذها فى هذا الصدد ، فلم تقدم شيئًا يذكر [٤] ، والدراسة الوحيدة التى تم الاعتماد عليها ، هى الدراسة التى قدمها الدكتور مصطفى خليل بالمضمون السابق ، بل لم تكن هناك دراسات تتناول البترول واستخدامه فى العالم العربى [٥] .

---

(١) نفس المرجع ، ص ٧٣٦ .
(٢) نفس المرجع ، ص ٧٣١ ، ٧٣٢ ، لقاء مع الدكتور مصطفى خليل .
(٣) محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ، ص ٢٤٥ .
(٤) نفس المرجع : ص ٢٤٣ ، ٢٤٤ .
(٥) لقاء مع الدكتور مصطفى خليل .

وغادرت البعثة – برئاسة سيد مرعى ، وعضوية الدكتور مصطفى خليل ، واللواء سعد القاضى – القاهرة صباح ٨ أكتوبر ١٩٧٣ إلى جدة ، ومنها إلى الرياض [١] ، وفى الرياض كان لقاء البعثة المصرية مع الملك فيصل بقصر الضيافة ، وأخذ أعضاؤها يشرحون له الموقف ، المهندس سيد مرعى من الناحية السياسية ، ومصطفى خليل من ناحية البترول العربى طبقًا للخطوط السابقة ، واللواء القاضى من ناحية تطورات الموقف العسكرى فى سيناء والجولان ، وبارك الملك هذه الخطوات العسكرية ، وأبدى أمله فى الصلاة فى القدس [٢] .

واجتمع مجلس الوزراء السعودى ، ووافق على المقترحات المصرية ، كما استجاب الملك لما طلبه أشرف مروان من أسلحة ، ثم كان اللقاء الثانى مع البعثة المصرية مساءً ، وحضره رشاد فرعون مستشار الملك ، والأمير نواف بن عبد العزيز ، وتم فى هذا اللقاء مزيد من الشرح بالنسبة للدور الأمريكى والبترول السعودى ، وأوضح سيد مرعى تحذيرات الملك فيصل السابقة لشركات (أرامكو) ، بعدم السماح بانعزال السعودية ، بسبب فشل الولايات المتحدة فى مساندة القضية العربية ، بدون جدوى ، وأن الأمر يتطلب وضع هذه التحذيرات موضع التنفيذ ، ودار حوار حول نسبة تخفيض إنتاج البترول ، فاقترح فيصل ١٠٪ ، ولكن الوفد المصرى فضل البداية بنسبة ٥٪ ، وتتزايد النسبة بعد ذلك ، إذا لم يحقق التحذير هدفه [٣] .

واقترح الوفد المصرى استدعاء القائم بالأعمال الأمريكى ، وإعلامه بموجز لما تم مناقشته ، وأن يقدم وزير الخارجية السعودى الموجود فى واشنطن ، شرحًا مماثلا للرئيس الأمريكى ، وقد عمل الملك بالاقتراحين [٤] .

وكان موقف فيصل مدعاة لأن تقترح مصر دعوة وزراء البترول العرب للاجتماع بالكويت لاتخاذ موقف عربى موحد ، ووافق الملك ، كما قدم دعمًا ماليًا لمصر قدره ٤٠٠ مليون دولار ، فضلاً عن تمهيده لزيارات الوفد المصرى لدول الخليج [٥] .

---

(١) سيد مرعى : المرجع السابق ، ص ٧٣٨ ، محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ص ٢٤٤ .
(٢) سيد مرعى : المرجع السابق ، ص ٧٣٩ ، لقاء مع الدكتور مصطفى خليل .
(٣) سيد مرعى : المرجع السابق ، ص ٧٤٠ ، ٧٤١ .
(٤) نفس المرجع ، ص ٧٤٠ ، ٧٤١ ، محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ، ص ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، لقاء مع الدكتور مصطفى خليل .
(٥) سيد مرعى : المرجع السابق ، ص ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٧ ، لقاء مع الدكتور مصطفى خليل .

وتوالت بعد ذلك الخطوات السعودية لدعم المعركة ، ففى ١٤ أكتوبر ١٩٧٣ أصدرت وزارة الدفاع والطيران السعودى بيانًا باستعداد المملكة بوضع إمكانياتها فى المعركة ، وعلى الرغم من وجود قوات سعودية على خط المواجهة الأردنية ، فإن الملك فيصل أمر بتحريك قوات أخرى على الجبهة السورية [١] ، واعتبرت القاهرة هذا التحرك السعودى حدثًا سياسيًّا بارزًا أكثر منه حدثًا عسكريًّا ، وأن هذا القرار هو نتيجة التقارب المصرى السعودى [٢] .

عمر السقاف يتحدث باسم العرب فى واشنطن :

اتفق محمود رياض مع وزراء الخارجية العرب بنيويورك ، على مواصلة الاجتماعات للاتفاق على موقف موحد فى الأمم المتحدة ، ونظرًا للمساندة الأمريكية لإسرائيل ، فقد تم الاتفاق على أن يسافر إلى واشنطن وفدٌ يمثل السعودية والجزائر والمغرب والكويت لمقابلة نيكسون لإقناعه بعدم الإسراف فى معاداة العرب ، وتحدد يوم ١٧ أكتوبر موعدًا للمقابلة [٣] ، وتم الاتفاق على المطالب العربية فى مذكرة تضمنت الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى المحتلة ، واحترام حقوق الشعب الفلسطينى ، ومطالبة الولايات المتحدة بالامتناع عن مساندة العدوان الإسرائيلى [٤] .

والتقى هنرى كيسنجر بالوزراء العرب أولا ، وأوضح لهم أن هدف الولايات المتحدة العاجل هو وقف إطلاق النار ، على أن تبذل بعد ذلك الجهود الدبلوماسية ، لإحلال سلام عادل ودائم ، وأن إطالة النزاع قد تؤدى إلى مجابهة القوتين العظميين ، وعلى الأرض العربية ، وقال : « ليس بالإمكان الآن المطالبة بالتأكيد على القرار رقم ٢٤٢ ، الذى صيغ بشكل غامض ، كما أننا لا نستطيع الحصول على تعهد من الإسرائيليين بالعودة إلى حدود ماقبل حرب ١٩٦٧ ، وإذا صممتم على اتخاذ جميع هذه الأمور شرطًا مسبقا لوقف إطلاق النار ، فإن الحرب لابد مكملة طريقها ... » [٥] .

---

(١) حمدى الطاهرى : حرب أكتوبر فى الإعلام العالمى ، الطبعة الثانية ، القاهرة ص ٢٣٦ ، ٢٣٧ .
هنرى كيسنجر : المرجع السابق ص ٣٤٧ .
الأخبار ١٩٧٣/١٠/١٥ .

(٢) حمدى الطاهرى : المرجع السابق ، ص ٣٤٧ .

(٣) نفس المرجع ، ص ٢٩٢ ، ٣٣٨ ، محمود رياض : المرجع السابق ، ص ٤٥٢ ، ٤٥٣ .

(٤) محمود رياض : المرجع السابق ، ص ٤٥٤ .

(٥) هنرى كيسنجر : المرجع السابق ، ص ٤٠٧ ، ٤٠٨ .
محمد حافظ إسماعيل : أمن مصر القومى فى عصر التحديات ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ٣٤٢ ، ٣٤٣ .

وأوجز عمر السقاف أمام نيكسون المطالب العربية ، فإسرائيل لها حق البقاء ، ولكن داخل حدود ماقبل حرب ١٩٦٧ ، وبالتالى عليها الجلاء عن الأراضى التى احتلتها فى هذه الحرب ، واحترام حقوق اللاجئين فى العودة إلى أراضيهم ، وتعويضهم عما فقدوه [١] . ولم يَعِد نيكسون بأكثر من العمل على وقف إطلاق النار ، والسعى من هذا المنطلق ، لتحقيق تسوية على أساس القرار رقم ٢٤٢ ، وامتنع عن أى التزام بإعادة إسرائيل إلى حدود ماقبل ١٩٦٧ [٢] .

وكرر نيكسون ما ذكره كيسنجر للوزراء الأربعة ، من أن المستشارين الأمريكيين أخطروه فى البداية بأن إسرائيل ستكسب الحرب سريعًا ، ولكن يبدو أن العرب قد نجحوا فى تحقيق أكثر مما كان متوقعًا ، بل إنه يعتقد « أن العرب أنفسهم لم يتوقعوا هذا النجاح الكبير » [٣] . واجتمع نيكسون بعد هذا اللقاء بعمر السقاف لوقت قليل [٤] ، وأعلن الوزير السعودى عقب هذا اللقاء بأن الرجل الذى استطاع إنهاء حرب فيتنام لابد أن يلعب دورًا فى تسوية النزاع فى الشرق الأوسط ، وأنه يتحدث باسم الدول العربية الثمانية عشرة التى قررت القيام بهذا السعى لواشنطن [٥] .

التقى كينسجر بالوزراء الأربعة مرة أخرى ، وأكد أن انسحاب إسرائيل إلى خطوط ٥ يونيو يشكل خطرًا عليها ، كما أن إقامة الدولة الفلسطينية فيه هلاك لإسرائيل أو الأردن ، وأن مساعدة إسرائيل هو لتحقيق التوازن ، ولم ينتج عن هذا اللقاء تغير إزاء التحيز الأمريكى لإسرائيل [٦] .

استخدام البترول :

أما السياسة البترولية الجديدة وتطورها فلن نتعرض لها بالتفصيل ، إلا بقدر ما يوضح دور المملكة العربية السعودية فى هذا المجال ، فقد قدمت حرب أكتوبر فرصة

---

(١) هنرى كيسنجر : المرجع السابق ، ص ٤٠٨ .
(٢) نفس المرجع : ص ٤٠٨ ، ٤١١ ، محمد حافظ إسماعيل : المرع السابق ، ص ٣٤٣ .
(٣) محمود رياض : للمرجع السابق ، ص ٤٥٥ .
(٤) الأخبار ١٩٧٣/١٠/١٨ .
(٥) كيسنجر : المرجع السابق ، ص ٤١١ ، والأهرام ، والأخبار ، والجمهورية ٧٣/١٠/١٨ .
(٦) محمد رياض : المرجع السابق ، ص ٤٥٥ ، ٤٥٦ .

فريدة للدول العربية المنتجة للبترول ، لاستخدام البترول سياسيًا واقتصاديًا [(١)] ، وهو ما يُعَدُّ تطويرًا للسياسات العربية لتحقيق أهداف سياسية [(٢)] ، وهناك عدة أمور كان لها تأثيرها فى هذا الصدد .

مفاجأة التنفيذ :

بصفة عامة ، منذ أن ظهرت المشكلة الفلسطينية عام ١٩٤٨ ، كانت الدول العربية المنتجة للبترول ، تهدد باستخدام البترول كسلاح سياسى ، ولكن هذه التهديدات المتكررة ، لم تسفر عن شيء ، مما جعل الدول الصناعية تشك فى إمكانية استخدامه [(٣)] ، ويرجع ذلك إلى عدة أمور ، منها :

١ – أن درس عامى ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، يشير إلى أن المقاطعة من الصعب حدوثها .

٢ – أن الدول العربية لا تستطيع أن تتعاون معًا [(٤)] ، فكانت العلاقات العربية مثقلة بخصومات طويلة كان من الصعب محوها فى مدة وجيزة ، مهما كانت الحماسة الطارئة فى أيام الحرب المعدودة [(٥)] .

فلم يكن العالم يتوقع من العرب القدرة على التنفيذ – برغم كثرة تحذيراته – فهم لا يستطيعون تحقيق مثل هذه الوحدة العملية ، فقد تعود العالم على رؤية العالم العربى منقسمًا على نفسه ، الأمر الذى يحول بينه وأى اتفاق حول استخدام البترول بأية صورة من الصور [(٦)] ، بل إن الولايات المتحدة – الموجه إليها الضغط البترولى – بَنَتْ سياستها على استحالة حدوث موقف عربى موحد ، لهذه الانقسامات العربية ، وأنهم لا يملكون القوة على التصدى لوكلائها العسكريين ، الذين أناطت بهم الحفاظ

---

(١) Udovitch, A.L., the Middle East, oil, conflict, hope, U.S.A, P. 457.

(٢) نازلى شكرى : المرجع السابق ، ص ٥٢ .

(٣) Hurewitz, J.C., Op. Cit., p. 3.

(٤) Dowty Alan, Middle East crisis, p. 206.

(٥) صلاح العقاد : مأساة يونيو ١٩٦٧ ، ص ٢٧٦ .

(٦) عاطف سليمان : النفط العربى سلاح فى خدمة قضايانا المصيرية ، بيروت ١٩٧٣ ، ص ٨٤ .

على مصالحها فى الشرق الأوسط لضمان تدفق البترول إليها ، ولكن معركة أكتوبر غيرت كل هذه الفرضيات (١) ، وبالتالى كان استخدام البترول فى حرب أكتوبر مفاجأة ، الأمر الذى زاد من فعاليته .

التمهيد السياسى لاستخدام البترول :

سبقت حرب أكتوبر استعدادات مدروسة لاستخدام سلاح البترول ، وكان من أهمها إزالة الخلافات العربية ، ولعل مفهوم السادات لقضية الوحدة العربية ، الذى يختلف تمامًا عن مفهوم سلفه ، كان من أهم العوامل التى أزالت ما يمكن وصفه بالحرب الباردة العربية ، فكان مفهوم السادات قائمًا على أساس التضامن بين الحكومات العربية بدون المساس بالكيانات الإقليمية فى المرحلة الحالية ، كما كَفَّتْ مصر عن تصنيف الأنظمة العربية القائمة بين تقدمية ومحافظة (٢) ، وكما سبق القول ، فقد قامت مصر بجهود كبيرة مع الدول المنتجة للبترول ، وفى مقدمتها السعودية ، للوصول إلى خطة عربية موحدة لاستخدام البترول فى الجولة العسكرية القادمة مع إسرائيل .

النصر العسكرى فى حرب أكتوبر :

إن حرب أكتوبر ١٩٧٣ – طبقًا للتوجيهات الاستراتيجية الصادرة بشأنها فى الأول والخامس من أكتوبر ، وبكل المقاييس – قد أثبتت القدرة العربية على القتال والصمود ، وحطمت نظرية الأمن الإسرائيلى ، فقد استطاعت القوات المصرية عبور قناة السويس ، وتحطيم خط بارليف ، وهو أمر لم تشهده الجولات العربية الإسرائيلية ، فضلًا عن استمرار الحرب فترة ليست بالقصيرة بالنسبة لسابقتها ، وهو أمر هيأ الظروف لاستخدام البترول كأداة ضغط بالنسبة للدول المساندة لإسرائيل ، ونستطيع أن نتصور انتكاسه جديدة فى أكتوبر – لا قدر الله – الأمر الذى يجعل من الصعب أن نتصور ، مجرد التفكير الرسمى لاستخدام البترول بشكل يخدم القضية ، كالصورة التى تحققت نتيجة للموقف العسكرى فى أكتوبر ١٩٧٣ .

---

(١) مصطفى خليل : المرجع السابق ص ٦ ، ٧ .

(٢) صلاح العقاد : مأساة يونيو ١٩٦٧ ، ص ٢٧٧ .

انحسار النفوذ الغربى :

لقد سبق القول عن أهمية البترول العربى – والسعودى بصفة خاصة – فى السوق العالمى ، عند الحديث عن الثقل البترولى للسعودية ، ومما زاد من خطورة هذه الأهمية أنه عندما قامت حرب أكتوبر كان تفاعل أوروبا مع الشرق الأوسط قد شابه اتجاهان متضادَّان ، الأول يتمثل فى عدم القدرة على التأثير على أحداث المنطقة ، والأمر الثانى هو النمو غير المتوازن فى سوق البترول العالمية ، وزيادة الاعتماد على بترول المنطقة العربية (١) ، فأوروبا الغربية عام ١٩٧٣ كانت تستورد ٧٠٪ من طاقتها من الشرق الأوسط ، وفى الوقت الذى زاد اعتمادها على بترول الخليج فإن سيطرتها على الأحداث فى المنطقة قد انتهى ، فقد أجلت بريطانيا جميع قواتها من الخليج بنهاية عام ١٩٧١ ، وبرغم أن الولايات المتحدة الأمريكية قد حافظت على علاقاتها القوية مع كبرى الدول البترولية فى المنطقة – لا سيما السعودية وإيران – فإن مصالح هؤلاء القادة العرب لم تكن متماثلة مع مصالح الولايات المتحدة ، برغم مشاركتهم إياها فى ضرورة إقرار الأمن فى المنطقة وإقصاء النفوذ السوفيتى (٢) ، فى نفس الوقت الذى زاد استيراد الولايات المتحدة للبترول العربى من ٣٪ عام ١٩٦٧ إلى ١٥٪ عام ١٩٧٣ (٣) .

ومن جهة أخرى ففى الفترة بين ١٩٦٧ و ١٩٧٣ زاد تنظيم الدول المصدرة للبترول (الأوبك) ، وفى نفس الوقت ، تآكلت القدرة الاحتياطية البترولية خارج العالم العربى ، مما قلل من قدرة السوق العالمية للبترول فى مواجهة أى انقطاع فى الإمدادات البترولية (٤) .

الدور البارز للملك فيصل :

إن للملك فيصل دورًا بارزًا فى هذا المضمار ، فحرب أكتوبر ١٩٧٣ وما صاحبها من تطورات بترولية ، كانت ثمرة تضامن وتنسيق سواء فى المجال العسكرى

---

(١) Hurewitz J.C. Op. Cit., P. 111.

(٢) Dougharty, E. James, Pfaltz graff, L.Robert, American foreign policy F.D.R. to Reagun, P. 266.

(٣) صلاح العقاد : المرجع السابق ، ص ٢٧٦ .

(٤) Hurowitz, J.C., Op. Cit, P. 111.

بين مصر وسوريا ، أو فى « المجال السياسى والاقتصادى الذى لعب فيه الملك فيصل ملك السعودية دورًا كبيرًا ، وشاركت فيه غالبية الدول العربية بشكل أو بآخر » [(١)] ، ويقول الدكتور عبد العظيم رمضان : إنه بعد زيارة المهندس سيد مرعى للسعودية ودول الخليج تبلورت سياسة عربية جديدة ، و « يبرز دور قيادى جديد للمملكة العربية السعودية تحت قيادة الملك فيصل ، قُدر له أن يفتح صفحة جديدة فى حرب أكتوبر بعد انطواء صفحتها العسكرية » [(٢)] ، ونستطيع أن نتفهم موقف الملك فيصل فى ضوء الاعتبارات التالية :

* أن الملك فيصل ، شعر أن الولايات المتحدة لا تتفهم موقفه بالنسبة للصراع العربى – الإسرائيلى .

* أن القرار الأمريكى بتأييد إسرائيل جعل موقفه موضع تساؤل .

* أن الملك فيصل ، لا يستطيع تجاهل القوى السياسية العربية ، الأمر الذى يعرضه للاستياء إذا حاول تجاهلها [(٣)] .

وبالتالى فإن المملكة العربية السعودية ، التى تأتى فى طليعة الدول التى تتعامل معها الولايات المتحدة ، قد ساهمت – فى عهد فيصل – عام ١٩٧٣ فى تنفيذ التوجيه العربى العام ، باستخدام البترول ضد الولايات المتحدة وغيرها من الدول المساندة لإسرائيل [(٤)] .

عدم التوافق الزمنى بين التصاعد العسكرى والسياسة البترولية :

إن بداية اتخاذ السياسة البترولية الجديدة – التى تمت فى اجتماع الكويت فى ١٧ أكتوبر ١٩٧٣ – كانت لسوء الحظ مع التدهور العسكرى على الجبهة المصرية ،

---

(١) محمد كامل إبراهيم : المرجع السابق ، ص ٢٥٠ .

(٢) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ١٥٣ .

(٣) **Szyliowicz S. Joseph, Batd E. 6 Neill, Op. Cit, p.p. 205,206.**

(٤) الكسندر رومانوف : نفط الشرق الأوسط ، ترجمة بسام خليل ، بيروت ١٩٨٤ ، ص ٦١ .

فلو « استند هذا السلاح الجديد على جبهة عسكرية قوية ، لحقق نتائج هائلة فى إجبار العدو على الانسحاب من الأراضى التى احتلتها فى يونيو ١٩٦٧ » [١] . وكان من المفروض أن يبدأ استخدام البترول فى المعركة فور قيامها بيومين أو ثلاثة على الأكثر ، وليس فى ١٧ أكتوبر ، فالعمل الاقتصادى تأخر كثيرًا عن العمل العسكرى [٢] ، وهذا لا يعنى أن تأثير العمل العسكرى كان بعيدًا عن استخدام البترول ، فالعمل العسكرى والاقتصادى مكملان لبعضهما [٣] ، فقد مهدت حرب أكتوبر الطريق لاستخدام البترول ، كأداة ضغط لصالح القضية العربية ، ومهما كان الأمر ، فقد كان له التأثير الهام والفعال ، برغم أنه لم يُستخدم بكامل قوته ، سواء فى فترة المعارك العسكرية ، أو بعد وقف إطلاق النار [٤] ، فالمساعدات السياسية والاقتصادية التى قدمتها الدول المنتجة للبترول للدول المجابهة قد زادت من قدرة مصر وسوريا فى المفاوضات الخاصة بإيقاف النار واتفاق السلام [٥] .

ملامح السياسة البترولية :

لقد أضافت قرارات وزراء البترول العرب بتخفيض معدلات الإنتاج ، وبحظر تصدير البترول إلى الدول المساندة لإسرائيل ، أبعادًا خطيرة إلى أزمة التوازن بين عرض البترول والطلب عليه ، فقد أدت حرب أكتوبر ١٩٧٣ إلى انخفاض العرض ، عندما توقف الضخ فى خطوط أنابيب البترول التى تنقل خامات السعودية وكركوك بالعراق ، مارة بسوريا إلى شرق البحر المتوسط (طرابلس ، بانياس ، صيدا) ، وهو ما يعنى توقف ثلثى الإمدادات التى كانت تُشحن من مصبات شرق البحر المتوسط ، والتى كانت تصل فى مجموعها إلى مليونى برميل يوميًا [٦] .

---

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ١٦٠ .

(٢) لقاء مع المشير محمد عبد الغنى الجمسى .

(٣) أحمد يوسف أحمد : المرجع السابق ، ص ٨٣ .

(٤) عبد الستار الطويلة : المرجع السابق ، ص ٣٥٣ .

(٥) Syzliowicz S. Joseph, Bard E. óNeill, Op. Cit., p. 99.

(٦) محمد محمود شوكت : العلاقات السعرية بين الدول المصدرة والدول المستوردة ، ندوة جمعية الاقتصاديين العراقيين ، المجلد الثانى ، ص ١٥٩٨ ، ١٥٩٩ .

وبصورة عامة ، يمكن القول بأن الدول العربية قد أدارت معركة البترول بمرونة واعية ، فقد طبقوا خططهم فى خفض الإنتاج ، وفى تصنيف الأعداء ، وفى تحديد الأسعار ، أما عن خفض الإنتاج فيتضح ذلك فى مؤتمرات وزراء البترول المتتابعة ، منذ ١٧ أكتوبر ١٩٧٣ ، ومن جهة أخرى لم يكن استخدام سلاح البترول عشوائيًّا بلا تمييز ، فقد صنف العرب الدول المختلفة ، طبقًا لموقفها من النزاع العربى الإسرائيلى ، فضلاً عن زيادة أسعار البترول من قبل الدول المنتجة [١] ، منتزعة ذلك الدور من شركات البترول العالمية ، فللمرة الأولى فى تاريخ الصناعة البترولية ، أخذت هذه الدول فى يدها زمام الأمور ، مخالفة بذلك العُرف الذى كان ساريًا على امتداد التاريخ ، فقد كانت الحكومات تطالب الشركات بزيادة الأسعار فإذا اقتنعت هذه الشركات تولت بنفسها إعلان الأسعار الجديدة ، باعتبارها صاحبة البترول المنتج ، والمتصرفة فيه ، ولا شك أن قيام الحكومات بتحديد إعلان السعر من جانبها هو الوضع الشرعى الأصيل ، باعتبار أن البترول ثروة قومية هالكة ، يتولى البلد المالك لها تحديد قيمتها ، بغض النظر عن العوامل التى يأخذها فى اعتباره عن التقييم [٢] . وقد كان لحرب أكتوبر العسكرية الفضل الأول فى هذه الزيادة ، فلم تستطع هذه الدول رفع أسعار البترول إلَّا من خلال هذه الحرب [٣] .

اجتماع وزراء البترول بالكويت :

لقد تمثلت المبادىء التى ركز عليها الوفد المصرى ، فى اجتماع وزراء البترول العرب بالكويت فى ١٧ أكتوبر ١٩٧٣ ، فى ضرورة تجنب أى فشل فى الوصول إلى قرار جماعى ، حتى لا تكون هناك أى ثغرة تهدد العمل والإجماع العربى ، والحفاظ على سلامة اقتصاديات الدول العربية المنتجة للبترول ، فالهدف من استخدام البترول هو حفز الدول الصناعية الكبرى للضغط على الولايات المتحدة وإسرائيل ، ليصبح الموقف فى صالح العرب ، بالإضافة إلى تحييد بقية الدول ، وألَّا ينال التخفيض من

---

(١) محمد عبد الغنى الجمسى : المرجع السابق ، ص ٤٤٩ .
(٢) محمد محمود شوكت : المرجع السابق ، ص ١٦٠٠ .
(٣) أحمد يوسف أحمد : المرجع السابق ، ص ٨٣ .

الدول الصديقة ، وأن تكون السياسة البترولية مرنة ، تتطور مع الظروف [1] ، وكانت توجيهات فيصل لوزير البترول السعودى ، بأن يكون التنسيق كاملا مع الوزير المصرى ، فى اجتماع وزراء البترول العرب [2] .

ووافق وزراء البترول العرب [*] على تخفيض إنتاج البترول بنسبة ٥٪ من إنتاج شهر سبتمبر ، ثم تطبق نفس النسبة كل شهر بالتخفيض من الشهر السابق ، حتى تتحرر الأراضى العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى [3] ، وتقرر أن يطبق الخفض على الولايات المتحدة فى المقام الأول ، وعلى الدول الصناعية التى تساند إسرائيل ، مع حصول الدول الصديقة ، على مقرراتها البترولية [4] .

وهذا التدرج فى استخدام البترول ، له ما يبرره ، فقد تطول الحرب مع إسرائيل ، وبالتالى فمن الأوفق توفير طلقات أخرى فى مخزون ترسانة البترول يمكن استخدامها مع تطور الموقف ، كما أن دول المواجهة يجب أن تأخذ دعمًا من أرباح البترول ، حتى تواصل الجهاد ، مع عدم الإضرار بالدول الصديقة [5] .

---

(١) حمدى الكنيسى : الساعة ٥٠ر٢ بدأ الطوفان ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ٥٥٦ ، عبد الكريم درويش ، ليلى تكلا : حرب الساعات الست ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ص ٥٤٥ .

(٢) عبد الكريم درويش ، ليلى تكلا : المرجع السابق ، ص ٥٤٣ .

(*) وزراء السعودية ، الكويت ، العراق ، الإمارات ، البحرين ، قطر ، سوريا ، مصر ، الجزائر ، ليبيا . ولم يوافق العراق على قرارات اجتماع الكويت ، فكان يطالب بتأميم جميع الشركات الأمريكية فى المنطقة العربية ، وتحويل الأرصدة العربية ، ووقف إنتاج البترول ، وقد أمم العراق نصيب الشركات الأمريكية فى شركة بترول البصرة (أحمد يوسف أحمد : المرجع السابق ، ص ٨٧) .

(٣) أحمد جمروش : غروب يوليو ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ٢٠٥ .
حربى محمد : النفط العربى وأزمة الطاقة فى العالم ، دار الثورة بغداد ١٩٧٤ ص ٧٠ .
صلاح منتصر : المرجع السابق ، ص ٥١ ، ٥٢ .
محسن محمد : المرجع السابق ، ص ١٢٥ – ١٢٦ .
أحمد يوسف أحمد : المرجع السابق ، ص ٨٧ .
محمد محمود شوكت : المرجع السابق ، ص ١٥٩٩ .
مجلة الهلال أكتوبر ١٩٧٦ ، ص ٩٤ .
Schmidt, Op. Cit., P. 212., Manoharan, Op. Cit., .p. 85. 86.
Szyliowicz S. Joseph, Bard E. 6Neill, Op. Cit., p. 185.

(٤) اللواء حسن البدرى وآخرون : حرب رمضان ، الجولة العربية الإسرائيلية الرابعة أكتوبر ١٩٧٣ ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ٢٨٣ ، الطليعة عدد نوفمبر ١٩٧٣ ، ص ٣٨ .

(٥) محمد طلعت الغنيمى : البترول العربى وأزمة الشرق الأوسط ، القاهرة ١٩٧٤ ، ص ١٩٥ .

وفى اليوم التالى (١٨ أكتوبر) أعلنت السعودية عن مضاعفة نسبة الخفض في إنتاجها البترولى ، لتصل نسبة الخفض إلى ١٠٪ [١] ، وهدد البيان الصادر عن القصر الملكى بوقف شحنات البترول السعودى إلى الولايات المتحدة ما لم تعدل سياستها فى حرب الشرق الأوسط [٢] ، وقال فيصل : « إننا كأصدقاء للولايات المتحدة ، ومن أجل تدعيم وتقوية هذه الصداقة ، ننصح الولايات المتحدة بأن تغير سياستها ذات الوجه الواحد ، والمائلة نحو الصهيونية ، والتى تقف ضد العرب ، وإننى أريد أن ألفت نظر أصدقائنا الأمريكيين لهذا الموقف الخطير ، حتى لا نصل إلى النقطة التى نضطر عندها لاتخاذ إجراءات أخرى » واعتبرت مجلة « التايم » الأمريكية ، بأن صدور هذه الكلمات من ملك عربى ، يعتبره الجميع واحدًا من أفضل أصدقاء أمريكا ، أمر مزعج ، برغم لهجتها المتزنة [٣] ، وأخبر فيصل السادات بقرار السعودية [٤] .

ولم تغير الولايات المتحدة سياستها ، ففى ١٩ أكتوبر طلب الرئيس الأمريكى من الكونجوس ، اعتماد مبلغ ٢ر٢ بليون دولار كمعونة عسكرية لإسرائيل ، وأكد وزير الدفاع الأمريكى بأن المساعدات الأمريكية لإسرائيل لن تقف عند حد ، فقررت الرياض حظر صادراتها من البترول إلى الولايات المتحدة وهولندا [٥] ، وقد جاء فى

---

(١) محمد حافظ إسماعيل : المرجع السابق ، ص ٣٤٣ .
أحمد حمروش : المرجع السابق ، ص ٢٠٥ .
صلاح منتصر : المرجع السابق ، ص ٥٢ .
محسن محمد : المرجع السابق ، ص ١٣٤ .
نبيل محمود عبد الغفار : السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربى الإسرائيلى ، أكتوبر ١٩٧٣ ، سبتمبر ١٩٧٨ الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٨٢ ، ص ١٠٥ .
(٢) حمدى الطاهرى : المرجع السابق ، ص ٣٦٧ .
هنرى كيسنجر : المرجع السابق ، ص ٤١٧ .
محسن محمد : المرجع السابق ، ص ١٣٤ .
نبيل محمود عبد الغفار : المرجع السابق ، ص ١٠٥ .
الأهرام ، الجمهورية ١٩/١٠/١٩٧٣ .
(٣) روز اليوسف عدد ٢٣٦٧ فى ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ –
(٤) الأهرام ١٩/١٠/١٩٧٣ .
(٥) أحمد حمروش : المرجع السابق ، ص ٣٤٣ .
محمد حافظ إسماعيل : المرجع السابق ، ص ٣٤٣ .
محسن محمد : المرجع السابق ، ص ١٣٦ – ١٣٧ .
Szyliowicz S. Joseph, Bard E. óNeill, OP. Cit., p. 97.
Dowty Alan, Op. Cit., p. 242.

بيان رسمى أن السعودية اتخذت هذا القرار بسبب إمدادات السلاح الأمريكى لإسرائيل [١] ، ولقد اعتبرت المصادر الدبلوماسية هذا القرار تحولاً حادًا فى السياسة الخارجية السعودية ، التى عُرفت دائمًا بالمحافظة والميل إلى صداقة الولايات المتحدة [٢] ، وأرسل الأمين العام لاتحاد المحامين العرب للملك فيصل مشيدًا بقراره التاريخى بإيقاف تزويد الولايات المتحدة بالبترول لمناصرتها العدوان الصهيونى [٣] . وبعد يومين – أى فى ٢١ أكتوبر – كانت الدول العربية قد أوقفت تصدير بترولها إلى الولايات المتحدة [٤] ، وأصدرت أوامرها للشركات المعنية لتنفيذ ذلك ، ولما كانت واردات الولايات المتحدة من هذه الدول تزيد على نسبة الـ ٥٪ المقرر تخفيضها ، فإن تلك الدول قد زادت نسبة الخفض ، بحيث وصلت فى بعضها إلى أكثر من ٢٠٪ ، وبصفة عامة فقد زادت نسبة الخفض فيها جميعًا منذ الأسبوع الأول لتطبيق القرار عن ١٠٪ [٥] .

التحرك السعودى بعد وقف إطلاق النار :

فى ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ ، قبلت مصر وسوريا قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار [٦] ، وأكد الديوان الملكى السعودى ، بأن موقف السعودية لم يتغير بشأن النزاع العربى الإسرائيلى ، وهو جلاء القوات الإسرائيلية من جميع الأراضى المحتلة ، بما فيها القدس ، وحصول الشعب الفلسطينى على حقوقه المشروعة ، مع بقاء القوات المسلحة السعودية فى الجبهة السورية ، والتزام السعودية بالقرارات التى اتخذتها ، وستتخذها لدعم القضية العربية [٧] .

وزار السادات السعودية والكويت لمزيد من التفاهم والتشاور حول التطورات الأخيرة فى المنطقة ، والزيارة القادمة لكيسنجر للقاهرة وجدة [٨] .

---

(١) نبيل محمود عبد الغفار : المرجع السابق ، ص ١٠٥ .
(٢) الأخبار ١٩٧٣/١٠/٢١ .
(٣) الجمهورية ١٩٧٣/١٠/٣٠ .
(٤) محسن محمد : المرجع السابق ، ص ١٣٨ .
(٥) أحمد يوسف أحمد : المرجع السابق ، ص ٨٧ .
(٦) Manharan, Op. Cit., p. 79.
(٧) الأخبار ١٩٧٣/١٠/٢٤ .
(٨) الأهرام : ١٩٧٣/١١/٢ ، الجمهورية ١٩٧٣/١١/٣ .

الاجتماع الثانى لوزراء البترول العرب :

واستمرت الدول المنتجة للبترول – وفى مقدمتها السعودية – على سياستها ، فاجتمع وزراء البترول العربى فى ٤ و ٥ نوفمبر بعد قرار وقف إطلاق النار ، وقبل زيارة كيسنجر للشرق الأوسط بفترة وجيزة ، فلم يكن توقيت الاجتماع أقل أهمية من قراراته [(١)] ، التى تضمنت خفض الإنتاج بنسبة ٢٥٪ من إنتاج شهر سبتمبر ١٩٧٣ ، والاستمرار فى التخفيض بمعدل ٥٪ شهريًا ، حتى يتم جلاء إسرائيل عن الأراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ واستعادة حقوق الشعب الفلسطينى ، ودعوة الدول المستهلكة لأن تتخذ موقفًا أكثر إيجابية تجاه القضية العربية ، ليمكن استثناؤهم من القرارات البترولية ، مع الاستمرار فى الحظر الكامل على شحنات البترول إلى الولايات المتحدة وهولندا ، كما تقرر سفر وزير البترول السعودى اليمانى ، وزميله الجزائرى بلعيد عبد السلام ، للدول المستهلكة للبترول ، لكسب التأييد السياسى ، وشرح الإجراءات العربية [(٢)] ، كما قرروا تشكيل لجنة وزارية من السعودية والكويت وليبيا والجزائر لمراقبة تدفق البترول العربى فى الأسواق ، بحيث لا يتسرب إلى أية دولة أخرى مفروض عليها الحظر البترولى [(٣)] .

ويُلاحظ أن هذه القرارات قد جاءت بعد حوالى عشرة أيام من وقف إطلاق النار فى جبهتى القتال فى مصر وسوريا ، أى أن سلاح البترول العربى لم يتراجع بعد وقف إطلاق النار [(٤)] . الأمر الذى يؤكد للعالم – لا سيما الولايات المتحدة – بأن الدول العربية المصدرة للبترول ، تقف صفًا وحدًا فى المعركة [(٥)] .

---

(١) محمد طلعت الغنيمى : المرجع السابق ، ص ١٩٥ .

(٢) حمدى الكنيسى : المرجع السابق ، ص ٥٥٦ ، ٥٥٧ .

إبراهيم شحاته : حظر تصدير النفط العربى ، بيروت ١٩٧٥ ، ص ٩٦ ، ٩٧ .

حربى محمد : المرجع السابق ، ص ٧٥ ، ٧٦ ، صلاح منتصر : المرجع السابق ص ٦٠ ، ٦١ .

محسن محمد : المرجع السابق ، ص ١٤٧ ، ١٤٨ .

أحمد يوسف أحمد : المرجع السابق ، ص ٨٧ ، ٨٨ .

السياسة الدولية يناير ١٩٧٤ ، ص ٥٥ ، الجمهورية ، والأخبار ١٩٧٣/١١/٥ .

Vernon, Op, Cit., p. 65.

(٣) أحمد يوسف أحمد : المرجع السابق ، ص ٨٨ ، الأهرام ١٩٧٣/١١/٦ .

(٤) أحمد يوسف أحمد : المرجع السابق ، ص ٨٨ .

(٥) محسن محمد : المرجع السابق ، ص ١٥٠ .

تأثير القرارات البترولية :

وبلا شك أن هذه القرارات البترولية العربية قد أثرت على الحياة فى الولايات المتحدة ، وأوروبا الغربية ، واليابان .

فبالنسبة للولايات المتحدة ، فإن هذه القرارات تعنى حرمانها من ٣٥٪ من وارداتها البترولية ، وهو ما يوازى ١٣٫٦٪ من إجمالى الاستهلاك ، وبحلول فصل الشتاء من المتوقع أن يرتفع الطلب على البترول بنسبة ١٠٪ ، بل إن الطلب الأمريكى من المتوقع أيضًا أن يزداد فى يناير القادم بنسبة تصل إلى ٧٪ ، وهو ما كانت الولايات المتحدة تأمل الحصول عليها من بترول الخليج ، وعلى ذلك فإن العجز الحقيقى فى إمدادات الولايات المتحدة سيرتفع إلى ما لا يقل عن ٣ ملايين برميل يوميًّا ، أى ١٨٪ من حجم الاستهلاك على الأقل ، وهى نسبة لا يمكن التهوين من شأنها بالنسبة للدولة صناعية كبرى (١) ، ولذلك وصف الرئيس الأمريكى فى خطابه لشعبه فى ٧ نوفمبر الأزمة بأنها حادة ، وأن حرمان الولايات المتحدة من البترول العربى سيؤدى إلى أخطر أزمة تشهدها أمريكا منذ الحرب العالمية الثانية (٢) .

وطلب نيكسون فى هذا الخطاب من الشعب الأمريكى اتخاذ عدة إجراءات ، تؤدى إلى الإقلال من استخدام الطاقة ، كتخفيض الترموستات فى المنازل ، والاكتفاء بسرعة السيارات ٥٠ ميلا فى الساعة ، وهو أمر يؤدى إلى توفير ٦٠٠٫٠٠٠ برميل من البترول يوميًّا ، بل وطلب من الأمريكيين ، الاشتراك معًا لمواجهة احتياجاتهم اليومية ، واستخدام الأتوبيسات ، كما طلب من المصانع والمكاتب والمخازن الإقلال من استخدام الطاقة بنسبة ١٠٪ بإقلال درجة الترموستات ، أو تشغيلها ساعات أقل . بل وطلب الرئيس الأمريكى من الكونجوس السلطات للإقلال من خطوط الطيران (٣) ، كما أعدت البطاقات لاستخدامها فى توزيع البنزين عندما تقتضى الظروف (٤) .

أما أوروبا الغربية ، فقد بلغ ما حُرمت منه ٢٥٪ من وارداتها طبقًا لمعدلات ١٩٧٣ ، وهو ما يوازى ٣٣٪ من استهلاكها ، وستزداد النسبة مع زيادة

---

(١) محسن محمد : المرجع السابق ، ص ١٤٩ .
(٢) صلاح منتصر : المرجع السابق ، ص ٩٣ .
(٣) Schmidt, Op. Cit., p. 215, 216.
(٤) صلاح منتصر : المرجع السابق ، ص ٩٣ .

الاستهلاك وتخفيض الإنتاج [(١)] ، لذلك فقد تأثرت بشكل أشد ، لاعتمادها الأكبر على بترول العرب ، واستعد البريطانيون للإقلال من استخدام البترول ، ومنعت هولندا قيادة السيارات يوم الأحد ، وأشرفت الحكومة فى بلجيكا على بيع البترول ، وأغلقت لكسمبرج محطات البنزين فى نهاية الأسبوع ، وأدركت أوروبا أن سياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط هى السبب وراء هذه الأزمة [(٢)] .

أما اليابان فكانت تستهلك ٥٫٢٠٠٫٠٠٠ برميل فى اليوم ، ترتفع فى فصل الشتاء إلى ٥٫٨٠٠٫٠٠٠ برميل ، تستورد منها ٢٫٤٠٠٫٠٠٠ من البلاد العربية ، وهو ما يعنى أن اليابان ستعانى نقصًا فى أول ديسمبر يصل إلى ٧٠٠ ألف برميل فى اليوم [(٣)] ، ولقد كان متوسط التنمية فى اليابان ١١٫١٪ وهى نسبة كبيرة ، ولكن مع العجز البترولى يمكن أن تنخفض إلى أقل من ٦٪ ، الأمر الذى يترتب عليه بطالة مئات الألوف [(٤)] ، ولذلك أصاب الذعر أصحاب الصناعات المعتمدة على البترول ، وبدأ المستهلكون يخزنون السلع حتى أوراق التواليت ، التى خشوا أن تتأثر بنقص البترول ، وارتفعت أسعار الواردات البترولية إلى أربعة أضعافها ، وإجمالاً فلقد أصابت هذه الأزمة الاقتصاد اليابانى الكثير [(٥)] .

وكان من الطبيعى أن تحاول هذه الدول التحرك للإقلال من أثر هذه القرارات البترولية ، وَتبَنِّى سياسة تتفق مع وجهة النظر العربية ، فى الصراع العربى الإسرائيلى .

لقاء فيصل وكيسنجر ، أو التحرك الأمريكى :

لقد أوضح استخدام العرب للبترول للولايات المتحدة ضرورة تحركها لإيجاد تسوية لمشكلة الشرق الأوسط ، وأن أى تباطؤ فى هذا الصدد سيعرضها لخسائر مادية ، فضلاً عن الضغط من جانب حلفائها فى دول غرب أوروبا واليابان [(٦)] ،

---

(١) محسن محمد : المرجع السابق ، ص ٩٣ .

(٢) Schmidt, Op. Cit., p. 216.

(٣) محسن محمد : المرجع السابق ، ص ١٤٩ .

(٤) صلاح منتصر : المرجع السابق ، ص ٩١ .

(٥) Hurewitz, Op. Cit., p. 52, 140.

(٦) نبيل محمود عبد الغفار : المرجع السابق ، ص ١٢٧ .

وبالتالى كانت زيارة هنرى كيسنجر – بناء على طلب نيكسون – ليبلغ الملك فيصل ، بالتطورات الجديدة ، ويناقش معه موضوع حظر البترول ، وفى البداية لم يكن فيصل يود لقاء كيسنجر ليهوديته ، ولكن فى النهاية ، أمكن ترتيب اللقاء بينهما [١] ، وكان ذلك هو ختام جولة كيسنجر فى البلاد العربية ، قبل سفره إلى طهران والشرق الأقصى [٢] ، وحضر اللقاء من الجانب السعودى الأمير فهد النائب الثانى لرئيس الوزراء ، ورشاد فرعون المستشار السياسى للملك ، وعمر السقاف وزير الدولة للشئون الخارجية [٣] .

وفى هذا اللقاء ألقى فيصل على كيسنجر محاضرة عن الحركة الصهيونية ، مؤكدًا أن الصهيونية والشيوعية متطابقان ، واستغرق ذلك ساعتين [٤] ، وأكد الملك فى هذا اللقاء استمرار حظر البترول عن الولايات المتحدة وهولندا ، حتى تنسحب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة ، وأن أى اتفاق للسلام يجب ألا يضع القطاع العربى للقدس تحت السيطرة الإسرائيلية [٥] ، وأضاف بأن على أمريكا ألا تنتظر شتاءً واحدًا قاسيًا ، إنما يمكن أن تنتظر وقف إمدادات البترول حتى عام ١٩٨٠ ، إذا لم تغير سياستها [٦] : وأشار فيصل إلى مساندة غالبية الدول للقضية العربية ، وهو ما سيكون له الاعتبار فى « علاقاتنا الخارجية ، ونحن أمة تعترف بالفضل ، ولا يمكن أن تقابله بالنكرا » ، وقال : « إن صداقتنا ليست من الأمور التى يمكن تجاهلها أو الاستغناء عنها ، إننا أقوياء بما نؤمن وبما نملك » [٧] .

ولم يصغ الملك لحجج كيسنجر حول ضرورة رفع الحظر البترولى [٨] ، فقد توقف القتال ، وأصبح الأمر أكثر تفاؤلاً لبدء المفاوضات [٩] ، وقال كيسنجر :

---

(١) إسماعيل فهمى : المرجع السابق ، ص ٩٥ .

(٢) الأهرام ١٠/١١/١٩٧٣ .

(٣) الجمهورية ٢٢/١١/١٩٧٣ .

(٤) إسماعيل فهمى : المرجع السابق ، ص ٩٥ .

(٥) الأهرام ١٠/١١/١٩٧٣ .

(٦) صلاح منتصر : المرجع السابق ، ص ٩١ .

(٧) الجمهورية ٢٢/١١/١٩٧٣ .

(٨) إسماعيل فهمى : المرجع السابق ، ص ٩٥ .

(٩) Schmidtm Op. Cit., p. 212, 213.

« لقد أثبتنا حسن النية ، بما قمنا ونقوم به من خطوات إيجابية » ، وكان رد فيصل بأنه يريد خطوات وأعمال ملموسة الأثر لا كلمات . وأوضح وزير الخارجية الأمريكية ، حاجة الرأى العام الأمريكى إلى تطور فى الموقف العربى يساعد على الاستمرار فى الجهود الأمريكية ، فأوضح الملك أن تطوير العلاقات السعودية الأمريكية لابد أن يسبقها عمل جدى ، له نتائج إيجابية من قبل الولايات المتحدة ، و « يجب أن تعتقدوا بأننا لن نبدل من موقفنا تجاهكم بسهولة ، ولن نسمح لعواطفنا أن تتغلب على عقولنا » (١) ، وأن الولايات المتحدة قد أخطأت فى الحكم على تصميم ووحدة الدول العربية المنتجة للبترول ، فى تحركهم ضد الغرب (٢) .

وكرر الملك فيصل مرارًا ، بأن إمكانيات السعودية من بترول وغيره ، موضوعة بالكامل تحت تصرف المعركة ، ما بقى الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية ، واستمر التجاهل للحقوق الفلسطينية ، وأوضح كيسنجر أن عملية الانسحاب الإسرائيلى تستغرق وقتًا طويلا ، فكانت ملاحظة فيصل بأنه « لو خلصت النوايا ، ففى استطاعتكم إرغام إسرائيل على الانسحاب فورًا ، وفى فترة لا تتجاوز ثلاث أسابيع » . وتمسك الملك برأيه ، برغم اعتراض كيسنجر على هذه الفترة الزمنية (٣) .

وعلى الرغم من أن هذا الاجتماع لم يثمر بأية صورة ، فلم يدع فيصل لكيسنجر أية فرصة للشك فى تمسكه بموقفه (٤) ، فلقد تأثر وزير الخارجية الأمريكية بحزم الملك وتصميمه بالنسبة لمستقبل القدس ، وبالأسلوب الذى عبر به الملك عن نفسه ، وبالاستخدام الدقيق للكلمات فى المسائل التى تناولها ، ووصف كيسنجر فيصل بأنه « رجل يحترم كلمته » (٥) .

وهكذا فشلت مهمة كيسنجر ، لرفع الحظر البترولى مع السعودية ، وأوضحت تصريحات الأمريكيين عقب هذه الزيارة صلابة موقف فيصل ، وتمسكه بسياسته ، حتى تتحرر الأرض العربية ، وتعود القدس لأصحابها . وإذا كانت الدول المستهلكة

---

(١) الجمهورية ١٩٧٣/١١/٢٢ .
(٢) صلاح منتصر : المرجع السابق ، ص ٦١ .
(٣) الجمهورية ١٥ ، ١٩٧٣/١١/٢٢ ، الأخبار ١٩٧٣/١١/١٨ .
(٤) Schmidt Op. Cit., p. 213.
(٥) إسماعيل فهمى : المرجع السابق ، ص ٩٥ .

لديها احتياطى بترولى لمدة ثلاثة أشهر ، فإنها فى توقعاتها لإتمام شروط العرب سوف تحتاج لفترة أطول ، وكان ذلك مصدر قلق بالنسبة لها [١] .

وأكد الملك فيصل فى لقائه مع تقى الدين الصلح ، رئيس وزراء لبنان - وقت ذاك - خط السعودية ، وأوضح الأخير بأن الملك قد ألقى بثقله فى المعركة ضد إسرائيل ، ليس فى مجال البترول فقط ، بل سياسيًّا وإعلاميًّا كذلك . وأشارت صحيفة الأنوار » إلى مادار فى هذا اللقاء ، وأن السعودية تعلم بأن الولايات المتحدة هى القادرة على فرض الحل العادل ، وتنفيذ قرار مجلس الأمن ، كما أكدت الصحيفة ، أن السعودية على استعداد لخوض المعركة من جديد ، عسكريًّا وسياسيًّا وبتروليًّا [٢] .

كما أصر الملك فيصل فى لقائه مع الصحافة المصرية على استمرار استخدام البترول والإمكانيات السعودية حتى تتحقق الأهداف العربية ، وأنه بغير التضامن العربى ، لن يستطيع العرب الوصول إلى تحقيق أهدافهم العادلة [٣] .

وأكدت القيادات السعودية المختلفة هذا المضمون ، فالأمير فواز بن عبد العزيز أمير منطقة مكة يعلن أن السعوديين على استعداد للعودة إلى التمر واللبن حتى تتحرر الأراضى العربية . وأوضح الشيخ هاشم رئيس الهيئة المركزية للتخطيط أن الدعم أولاً للمعركة قبل التنمية ، وأن موقف السعودية هو واجب قومى . وأكد الشيخ إبراهيم العنقرى وزير الإعلام بأن جميع الأجهزة الإعلامية بالمملكة فى خدمة المعركة ، وأن الموقف البترولى لن يتغير ، وكذلك التنسيق مع دول المواجهة ، وأشار كمال أدهم مستشار الملك إلى أنه لولا حرب أكتوبر وبطولتها لَمَا كان لسلاح البترول ذلك الأثر الذى نلمسه اليوم [٤] .

لقد كان الملك فيصل واضحًا فى موقفه العربى منذ البداية ، وعندما اتخذ قراره كان حاسمًا وحازمًا ، وعندما احتاجت مصر لرفع رصيدها من البترول لم يتردد فى إرسال ما تطلبه مصر ، وأعلن مساندته للدول المتحاربة [٥] .

---

(١) الأهرام ١٩٧٣/١١/٢٠ .

(٢) الأخبار ١٩٧٣/١١/٢٠ .

(٣) الجمهورية ١٩٧٣/١١/٢٢؛ لقاء فيصل مع الصحفى ممدوح رضا .

(٤) الجمهورية ١٩٧٣/١١/٢٩ .

(٥) عبد الكريم درويش ، ليلى تكلا : المرجع السابق ، ص ٥٤٢ ، ٥٤٣ .

وكان السفير الأمريكى الجديد بالسعودية « جيمس اكنز » ، قد ظل فترة بدون تقديم أوراق اعتماد ، والتى عجل بها زيارة كيسنجر للسعودية . ويقال فى الرياض : إنه لولا هذا السبب لما حدد موعد تقديم أوراقه حتى إتمام الانسحاب الإسرائيلى ، الذى أكد الملك للسفير استمرار الحظر البترولى حتى إتمامه (١) .

وربما استمرارًا لهذه السياسة ، فإن الملك فيصل قد أرسل للمرة الأولى إلى الرئيس السوفيتى « بود جورنى » برقية تهنئة بمناسبة الذكرى السنوية لثورة أكتوبر ١٩١٧ (٢) ، وكان هذا الإجراء الذى واكب زيارة كيسنجر للرياض مفاجأة تامه للدبلوماسيين الغربيين ، علمًا بأنه لا توجد علاقات دبلوماسية بين الرياض وموسكو وقت ذاك . (٣) . ومن المعروف أن هذه البرقية قد أرسلت عقب زيارة كيسنجر للسعودية (٤) .

التحرك الأوروبى :

تميزت السياسة العربية البترولية بالمرونة والاستجابة للمتغيرات التى حدثت على الساحة الدولية ، فلقد أحدثت القرارات العربية نوعاً من التناقض السياسى ، بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ، التى رفضت – عدا البرتغال – أن تستخدم الولايات المتحدة قواعدها لإمداد إسرائيل بالسلاح أثناء حرب أكتوبر (٥) . ولقد أصدرت دول السوق الأوروبية نداءً دوليًا فى ١٣ أكتوبر ١٩٧٣ بإنهاء الصراع فى المنطقة ، ولكن بعد القرارات البترولية العربية . كان قرار وزراء خارجية دول السوق فى ٦ نوفمبر متضمنًا دعوة إسرائيل للعودة إلى خطوط وقف إطلاق النار فى ٢٢ أكتوبر ، واتباع المبادىء الآتية كأساس للاتفاق وفق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ فى ٢٢ نوفمبر عام ١٩٦٧ .

---

(١) الجمهورية ١٩٧٣/١١/٢٢ ، الأخبار ١٩٧٣/١١/١٣ .

(٢) Manoharan, Op. Cit., p. 81.

(٣) الأهرام ١٩٧٣/١١/١٠ .

(٤) الجمهورية ١٩٧٣/١١/١٥ .

(٥) Szyliowicz S. Joseph, Bard E. 6 Neill, Op. Cit., p. 99, 188.

(أ) رفض مبدأ ضم الأراضى بالقوة .

(ب) مطالبة إسرائيل بإنهاء احتلالها للأراضى العربية .

(جـ) احترام سيادة واستقلال كل دولة فى الشرق الأوسط ، وحقها فى العيش بسلام فى حدود آمنة معترف بها .

(د) الاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى .

ولإتمام هذا الاتفاق ، فقد أوصى القرار بضمانات دولية ، ومناطق منزوعة السلاح [1] .

وهكذا أدى استخدام العرب لسلاح البترول إلى اشتداد التناقضات وتعقد العلاقات بين المراكز الأساسية الثلاثة للعالم الرأسمالى : الولايات المتحدة ، وأوروبا الغربية ، واليابان ، واتهم الرأى العام والأوساط الحاكمة فى أوروبا واليابان ، الولايات المتحدة بالتساهل تجاه المعتدين الإسرائيليين ، الذين هم المسببون الرئيسيون للنزاع فى الشرق الأوسط ، وبالتالى لتفاقم أزمة الطاقة [2] . فليس من الغريب أن تسرع أوروبا الغربية بالتعبير عن تفهمها الكبير للموقف العربى فى النزاع فى الشرق الأوسط ، ولقد كان بيان الدول أعضاء السوق الأوروبية المشتركة بداية للحوار العربى الأوروبى [3] .

فلم يكن أحد يتوقع منذ ثلاثة أيام فقط (من تاريخ الاجتماع الثانى لوزراء البترول العرب) أن تذهب أوروبا إلى هذا الحد فى تحديد موقف سياسى فى قضية الشرق الأوسط . كما قالت صحيفة « لوفيجارو » ، فقد تراجعت دول السوق الأوروبية المشتركة – كما قالت صحيفة « لوموند » – أمام سياسة البترول العربية [4] . واعتبر البعض ذلك استسلامًا للابتزاز العربى ، ومهما كان الأمر ، فإن سلاح البترول وتأثر

---

(١) صلاح منتصر : المرجع السابق ، ص ٦٢ ، محسن محمد : المرجع السابق ، ص ١٥١ ، محمد طلعت الغنيمى : المرجع السابق ، ص ١٩٧ .

Vernon, Op. Cit., p. 66,

Manoharan, Op. Cit., p. 81.

(٢) بونداريفسكى : سياستان إزاء العالم العربى ، ص ٢٣٦ .

(٣) الكسندر ياكوفليف : المرجع السابق ، ص ١٢٦! .

(٤) صلاح منتصر : المرجع السابق ، ص ٩٠ .

أوروبا به كان العامل الحاسم فى تغير السياسة الأوروبية تجاه الصراع العربى الإسرائيلى [١] .

ولذلك فقد قرر وزراء البترول العرب فى اجتماعهم بفيينا فى ١٨ نوفمبر ١٩٧٣ – تقديرًا للموقف السياسى لدول السوق – عدم تنفيذ نسبة الخفض المقررة لشهر ديسمبر ، بالنسبة لهذه الدول ، مع استمراره للدول الأخرى ، واستمرار تنفيذ نسبة ٥٪ بالنسبة لشهر يناير ١٩٧٤ ، ويتناول جميع الدول غير المعنية بالقرار ، ويظل الحظر بالنسبة للولايات المتحدة وهولندا قائمًا ، وحيث أن هذا الخفض لا يتناول دول السوق الأوروبية ، فقد زادت هذه الدول من دورها فى إقرار السلام [٢] .

التحرك اليابانى :

عندما قامت أزمة الشرق الأوسط كان اهتمام الرأى العام فى اليابان ضعيفًا لعدة أسباب :

١ – بُعْد منطقة الصراع عن اليابان .

٢ – إن تجارة اليابان بالنسبة للبترول كانت تتم غالبًا عن طريق وسطاء ، كالولايات المتحدة وبريطانيا .

٣ – الاعتقاد بأن مهمة الأمم المتحدة منع الصراع العربى الإسرائيلى من التحول إلى صراع دولى .

ولكن سياسة البترول العربى قد أجبرت الحكومة والشعب اليابانى على الاهتمام بقضية الشرق الأوسط بصفة مباشرة .

ولقد أصَرَّت الدول العربية على اعتبار أن حياد اليابان فى الصراع العربى الإسرائيلى هو موقف غير صديق ، وبالتالى كان تخفيض البترول المرسل إلى اليابان

---

(١) Hurewitz, Op. Cit., p. 118 - 120.

(٢) السياسة الدولية عدد يناير ١٩٧٤ ، ص ٥٦ ، ٥٧ .
صلاح منتصر : المرجع السابق ، ص ٦٣ .
أحمد يوسف أحمد : المرجع السابق ، ص ٨٨ .

كغيرها من الدول الصناعية ، وكان رد الفعل مزعجًا ، وتأثر الاقتصاد اليابانى كثيرًا .

وتركت اليابان خطوة تجاه الجانب العربى ، وأصدرت بياناً صحفيًا فى ٢٢ نوفمبر ١٩٧٣ تضمن وجوب انسحاب إسرائيل من كل الأراضى المحتلة في حرب ١٩٦٧ ، وإقرار حقوق شعب فلسطين ، واحترام قرارات الأمم المتحدة ، كقرار رقم ٢٤٢ ، وأن الحكومة اليابانية ستراقب الموقف فى الشرق الأوسط بكل اهتمام ، وأكدت ضرورة احترام سلامة وسيادة أراضى دول المنطقة (١) . وأشارت صحيفة « أورينتال إيكونومست » – لسان حال دوائر الأعمال اليابانية – بأن الحكومة اليابانية ، قد درست موضوع التعاون الاقتصادى ، ثمنًا لاستقرار تصدير البترول (٢) .

ولم يُقنع ذلك الدول العربية ، فاستمرت القيود بالنسبة لإمداد اليابان بالبترول ، فخطت الحكومة اليابانية خطوة أخرى ، إذ طلب رئيس الحكومة تاناكا **Tanaka** من نائبه ميكى **Miki** ، التوجه إلى منطقة الشرق الأوسط – كمبعوث خاص – لرفع القيود البترولية المفروضة على اليابان ، واستغرقت رحلة ميكى فى المنطقة الفترة من ١٢ إلى ٢٧ ديسمبر ، زار خلالها ثمانى دول : هى أبو ظبى ، العربية السعودية ، مصر ، الكويت ، قطر ، سوريا ، إيران ، العراق (٣) . وكان يرافق ميكى وزير التجارة والصناعة لإجراء مباحثات حول التعاون الاقتصادى ، كالمساهمة فى المشروعات والمساعدات المالية (٤) .

وكان اللقاء الحاسم بين ميكى وفيصل ملك العربية السعودية ، والمُصَدِّر الأول للبترول اليابانى ، والذى يتمتع بنفوذ سياسى لدى الدول العربية البترولية ، وتناول الحوار بينهما أيضًا مشكلة الدول الآسيوية التى أصبحت تعتمد على الأسمدة البتروكيمائية اليابانية لزيادة إنتاجها من الغذاء ، وكان الحصول على موافقة الدول العربية الأخرى – ولا سيما مصر – عاملا أساسيًا لليابان لإلغاء القيود البترولية ، وهو

---

(١) Hurewitz, Op. Cit., p. 138, 139.

(٢) الكسندر باكوفليف : المرجع السابق ، ص ١٢٦ .

(٣) Hurewitz, Op. Cit., p. 140.

(٤) الكسندر باكوفليف : المرجع السابق ، ص ١٢٦ .

صلاح منتصر : المرجع السابق ، ص ٩٢ .

ما هدفت إليه بعثة ميكى ، التى نجحت فى مهمتها ، ووافق الملك فيصل على رفع القيود البترولية عن اليابان (1) .

ولقد تعهد ميكى لمصر بقرض قيمته ٣٨ بليون ين للمرحلة الأولى لتوسيع وتعميق القناة ، بالإضافة إلى ٣٠ بليون ين كقرض سلعى . وقد تبودلت المذكرات بين الحكومتين بالنسبة للقرض الأول فى أبريل ١٩٧٥ ، وبالنسبة للقرض الأخير فى يوليو ١٩٧٤ (2) .

وزاد اهتمام اليابان بقضية الشرق الأوسط فى عهد حكومة ميكى ، سواء فى بيانه فى الدورة العادية للمجلس التشريعى اليابانى فى يناير ١٩٧٥ ، أو على ساحة الأمم المتحدة فى يناير ١٩٧٦ (3) .

وعلى أية حال ، ففى مؤتمر القمة العربى ، الذى انعقد بالجزائر فى الفترة من ٢٦ - ٢٨ نوفمبر ، تقرر إعفاء اليابان من نسبة الـ ٥ ٪ التى قرر وزراء البترول العرب إعفاء دول السوق الأوربية المشتركة منها خلال شهر ديسمبر ، مكافأة لها على البيان الذى أصدرته مؤيدة للحق العربى (4) .

وفى ٢٥ ديسمبر ١٩٧٣ ناقش وزراء البترول العرب فى اجتماعهم بالكويت موقف اليابان بعد تغير سياستها إزاء القضية العربية ، وقرروا رفع القيود البترولية عنها (5) .

وهكذا استطاعت الدول العربية المنتجة للبترول استخدامه كسلاح ، لكى تحظى بتأييد أوروبا الغربية واليابان للقضية العربية (6) .

---

(١) Hurewitz, Op. Cit., p. 141.

(٢) لقاء مع الدكتور عبد القادر حاتم ، Hurewitz, Op. Cit., p. 141.

(٣) Hurewitz, Op. Cit., pp. 144, 145.

(٤) أحمد يوسف أحمد : المرجع السابق ، ص ٨٨ .
صلاح منتصر : المرجع السابق ، ص ٦٤ .

(٥) إبراهيم شحاته : المرجع السابق ، ص ١٠٣ .
محمد طلعت الغنيمى : المرجع السابق ، ص ١٩٨ .
الأهرام ، والأخبار ، والجمهورية ١٩٧٣/١٢/٢٦ .

(٦) - Dougherty E. James, Pfaltzgraff L. Robert, Op. Cit., p. 266.

جهود الوزيرين السعودى والجزائرى فى أوروبا وأمريكا :

طبقًا لقرارات الاجتماع الثانى لوزراء البترول العرب بالكويت تحرك الوزيران بين دول أوروبا لشرح السياسة البترولية ، وكسب التأييد السياسى للقضية العربية ، ففى كوبنهاجن رد اليمانى على تهديدات كيسنجر ، باتخاذ إجراءات مضادة للمقاطعة العربية البترولية ، وأن موقف الولايات المتحدة لن يتغير بهذا الضغط (١) ، بأن السعودية ستخفض إنتاجها البترولى بنسبة ٨٠٪ فورًا ، إذا اتخذت الولايات المتحدة أو أوروبا أو اليابان ، أية إجراءات مضادة للخطر العربى (٢) ، بل حذر أوروبا واليابان من الانضمام لأية خطوات انتقامية أمريكية ، وأن أى تحرك عسكرى سيجبر العرب على تخريب حقول البترول ، وهو ما سيضر باقتصاديات أوروبا واليابان ، وكذلك الولايات المتحدة (٣) . ولوضع هذا التحذير موضع التنفيذ ، قامت السعودية بإحاطة حقولها الأساسية بالمتفجرات ، ووضعت خطة التفجير بإشراف الأمير عبد الله بن عبد العزيز قائد القوات المسلحة (٤) . وأكد اليمانى بأن أى تدخل عسكرى سيجبر العرب على القضاء على تسهيلاتهم البترولية (٥) . وأضاف بأن الحظر مرهون بالانسحاب الإسرائيلى من الأراضى المحتلة ، واستعادة القدس . آملًا أن يفكر الشعب الأمريكى فى الثمن الذى يقدمه لإسرائيل (٦) .

وقابل الوزيران فى باريس ، الرئيس « بومبيدو » ، وأعلنا فى مؤتمر صحفى ، احتمال ازدياد خفض البترول المصدر لأوروبا إذا لم تُتخذ مبادرات لتسوية مشكلة الشرق الأوسط ، كما أكد على أن أوروبا يمكن أن تضغط على الولايات المتحدة وإسرائيل ، فلها عضوان دائمان فى مجلس الأمن ، كما أنها شريكة لأمريكا فى حلف الأطنطى ، ويمكن لهذا الحلف أن يضغط على إسرائيل (٧) .

---

(١) Szyliowicz S. Joseph, Bard E. óNeill, Op. Cit., p. 204.
Manoharan, Op. Cit., p. 92.

(٢) الأهرام ، والأخبار ، والجمهورية ١٩٧٣/١١/٢٣ .

(٣) Szyliowicz S. Joseph, Bard E óNeill, Op. Cit., p. 204.

(٤) Manoharan, Op. Cit., p. 92.

(٥) Vernon, Op. Cit., p. 67.

(٦) الأخبار ١٩٧٣/١٠/٢٢ .

(٧) الأخبار : ٢٢ ، ١٩٧٣/١١/٢٦ ، الجمهورية ١٩٧٣/١١/٢٨ .

وفى بروكسل قابل الوزيران وزير الاقتصاد الهولندى ، ورفضا الدعوة التى وجهها الوزير الهولندى لزيارة بلاده (١) ، وكانت هولندا قد اتخذت موقفًا متحيزًا لإسرائيل ، فقد استنكرت خرق العرب للهدنة القائمة ، ورفضت دعوة إسرائيل للانسحاب من كل الأراضى العربية ، حتى بعد بيان دول السوق الأوروبية فى ٦ نوفمبر ١٩٧٣ (٢) .

وفى الولايات المتحدة قابل الوزيران كيسنجر ، ووزير الدفاع ، وفورد النائب الجديد لنيكسون ، وطلب هؤلاء مساعدة العرب على تحسين وضع الطاقة ، بإعادة تصدير البترول إلى مستوى سبتمبر الماضى ، وأنه إذا لم تظهر الولايات المتحدة بصورة جديدة ، فيمكن للعرب إعادة الحظر (٣) . ولكن الموقف العربى كان واضحًا ، فأعلن اليمانى فى نادى الصحافة الأمريكى بواشنطن فى ١١ ديسمبر ١٩٧٣ ، أنه يمكن رفع الحظر عن الولايات المتحدة وهولندا ، منذ الجلسة الأولى لمؤتمر جنيف فى ١٨ ديسمبر ، بشرط قبول إسرائيل للانسحاب من الأراضى المحتلة ، بما فيها القدس ، وبضمان الولايات المتحدة (٤) .

تطور السياسة البترولية :

لقد تقرر فى مؤتمر القمة العربى الذى انعقد بالجزائر فى الفترة من ٢٦ — ٢٨ نوفمبر ١٩٧٣ ، استخدام البترول ، بنفس الأسس التى وضعها وزراء البترول بشكل عام ، مع إعفاء اليابان من نسبة الـ ٥٪ التى قرر هؤلاء إعفاء دول السوق الأوروبية منها ، كما سبق القول (٥) ، إذ أكد الرؤساء العرب على ضرورة تحرير الأرض المحتلة والقدس ، واستعادة حقوق شعب فلسطين ، و « الاستمرار فى استخدام البترول ، كسلاح فى المعركة ، على ضوء قرارات وزراء البترول العرب ، والارتباط الكامل بين رفع الحظر البترولى لأى دولة وبين التزامها بتأييد القضية العربية العادلة » .

---

(١) الجمهورية ١٩٧٣/١٢/٢ .

(٢) Hurewitz, Op. Cit., p. 124.

(٣) محسن محمد : المرجع السابق ، ص ٢٦٤ ، ٢٦٥ .

(٤) الأخبار ١٩٧٣/١٢/١٢ .

(٥) أحمد يوسف أحمد : المرجع السابق ، ص ٨٨ .
صلاح منتصر : المرجع السابق ، ص ٦٤ .

وتضمنت قرارات المؤتمر كذلك قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية ، بما فيها الحظر البترولى مع البرتغال وجنوب إفريقيا وروديسيا [١] .

وأثناء المؤتمر أكد الملك فيصل فى حواره مع محمود رياض استعداده لوضع كافة الإمكانيات السعودية فى المعركة ، وأن استخدام البترول مرتبط باسترداد الأراضى المحتلة والقدس ، واستعادة حقوق الشعب الفلسطينى . وكان فيصل يرى – كما يقول « بومدين » – استمرار الحظر حتى يشعر العالم بجدية العرب فى استعادة أراضيهم ، ومن أجل زيادة الضغط على الولايات المتحدة ، كما كان على استعداد لشراء مائة دبابة ، لتقديمها لمصر وسوريا من فرنسا ، ولم يتحمس للشراء من الاتحاد السوفيتى ، كما اقترح بومدين ، ورأى أن يترك لوزير دفاعه مهمة الشراء بما يراه مناسباً [٢] .

واتخذ وزراء البترول العرب فى اجتماعهم بالكويت فى ٨ ديسمبر ١٩٧٣ عدة قرارات هامة ، تتضمن أبعادًا جديدة لأهداف السياسة البترولية ، فلقد تضمنت :

- إذا تقرر الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة – بما فيها القدس – بمقتضى جدول زمنى توقع عليه إسرائيل ، وتضمن الولايات المتحدة تنفيذه ، يُرفع الحظر عن الولايات المتحدة ، وفق برنامج زمنى ، يتفق مع مراحل الانسحاب ، يضعه وزراء البترول .
- إعطاء الدول الإفريقية والإسلامية الصديقة كميات البترول المتعاقد عليها – ولو زاد الإنتاج – لتغطية حاجاتها المحلية ، مع التأكد من عدم إمكانية تصديره للدول الخاضعة للحظر ، وكانت السعودية من بين الموقعين على هذه القرارات [٣] .

وهذه الأبعاد الجديدة ليست تراجعًا كما يراها البعض ، إذا قورنت الأمور

---

(١) محمود رياض : المرجع السابق ، ص ٤٧٨ .
السيد فرج : عبور القناة وانتصار الإرادة العربية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ١٩٧٣ ، ص ١٤٨ .
Vernon, Op. Cit., P. 66.

(٢) محمود رياض : المرجع السابق ، ص ٤٧٦ ، ٤٨١ .

(٣) إبراهيم شحاته : المرجع السابق ، ص ١٠١ ، ١٠٢ .
السياسة الدولية يناير ١٩٧٤ ، ص ٥٧ ، ٥٨ .
أحمد يوسف أحمد : المرجع السابق ، ص ٨٨ ، ٨٩ .

بمقررات اجتماع الكويت الأول [١] ، فمضمون هذه الأبعاد لا يختلف عن قرارات ١٧ أكتوبر ١٩٧٣ بالكويت ، فلن يرفع الحظر بداية إلا بعد ضمان الانسحاب الإسرائيلى وتعهد الولايات المتحدة ، مع تدرج رفع الحظر البترولى بشكل يتناسب مع مراحل الانسحاب ، وطبقًا لجدول زمنى ، فرفع الحظر قرين الانسحاب من الأراضى المحتلة ، وهو الهدف ، وإذا كانت هذه الأبعاد قد وضعت فى صورة مرنة ، فربما كان الهدف هو الوصول إلى تحرير الأرض العربية - بما فيها القدس - بدون أى تعقيدات قد تقدمها الولايات المتحدة .

لذلك عندما يزور كيسنجر السعودية مرة أخرى - وبعد هذا المؤتمر - يرفض الملك فيصل اقتراح وزير الخارجية الأمريكية ، برفع الحظر عن الولايات المتحدة ، عند بداية أعمال مؤتمر جنيف ، مؤكدًا أن الحظر لن يُرفع إلا عند بداية الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى العربية ، بما فيها القدس ، وبضمان أمريكى مكتوب بالتنفيذ ، وأبلغ الملك كيسنجر ، بمسئولية الولايات المتحدة المباشرة ، عن عدم احترام إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة [٢] . ولقد أكد هذا المضمون وزير البترول السعودى فى مؤتمر صحفى فى ديسمبر ١٩٧٣ [٣] .

وناقش وزراء البترول العرب فى اجتماعهم فى الكويت فى ٢٥ ديسمبر ١٩٧٣ موقف اليابان ، وقرروا رفع الحظر عنها ، كما سبق القول ، وتقرير الوزيرين السعودى والجزائرى . وفى ضوء ماتقدم قرر الوزراء زيادة إنتاج البترول ابتداء من يناير ١٩٧٤ بنسبة ١٠٪ لتصبح نسبة الخفض فى الإنتاج ١٥٪ بدلا من ٢٥٪ ، مع استمرار حظر البترول بالنسبة للولايات المتحدة وهولندا ، وتقديرًا لموقف بلجيكا ، فقد وافق الوزراء على مدها بالبترول ، وعن طريق هولندا ، بعد أخذ الضمانات لوصوله كاملا غير منقوص . ورحب الوزراء بالاتجاهات الأمريكية الجديدة ، ولكنها - كما قال وزير البترول السعودى - لا تكفى لإعادة النظر فى حظر البترول عنها [٤] .

---

(١) أحمد يوسف أحمد : المرجع السابق ، ص ٨٨ .
(٢) الأهرام ، والأخبار ، والجمهورية ١٩٧٣/١٢/١٦ .
(٣) محمد طلعت الغنيمى : المرجع السابق ، ص ١٩٦ .
(٤) إبراهيم شحاته : المرجع السابق ، ص ١٠٣ .
محمد طلعت الغنيمى : المرجع السابق ، ص ١٩٨ .
أحمد يوسف أحمد : المرجع السابق ، ص ٨٩ .
الأهرام ، والأخبار ، والجمهورية ١٩٧٣/١٢/٢٦ .

وما لبثت أن أخذت الأحداث تتطور نحو إعادة ضخ البترول للولايات المتحدة ، ففى ١٧ يناير ١٩٧٤ أعلن السادات اتفاق فك الاشتباك المصرى الإسرائيلى ، نتيجة مجهود كيسنجر ، وأخذ يضغط لإنهاء سياسة المقاطعة بالنسبة للولايات المتحدة ، فقد رحب السادات بكيسنجر كثيرًا ، وأصبح المسرح مُعَدٌّ لإقامة علاقات متينة مع القاهرة ، علاوة على ذلك ، فقد اتخذت خطوة كبيرة لإنهاء المقاطعة البترولية ، وأصبح الأمر متوقفًا على لقاءات السادات مع شيوخ ورؤساء وملوك العالم العربى (١) . الأمر الذى جعل الرئيس نيكسون ، يعلن فى ٣١ يناير ١٩٧٤ ، عن إمكانية استئناف ضخ البترول ، إلى الولايات المتحدة بين لحظة وأخرى (٢) .

وحيث أن وجهة النظر المصرية أقل من الشروط العربية المعلنة فى ديسمبر ١٩٧٣ ، والخاصة بجدول زمنى للانسحاب الكامل لإسرائيل من الأراضى العربية ، بما فيها القدس ، وهى صيغة سعودية ، فقد واجه السادات مقاومة من الأسد ، وبومدين ، وكذلك فيصل ملك العربية السعودية (٣) ، إذ غضب القادة العرب المعتدلون ، الذين لم يكن لديهم الوقت الكافى لتفاهم والتشاور فيما بينهم ، أو مع الدول العربية الرديكالية (٤) . واقتنع فيصل باستمرار الحظر البترولى ، حتى يتم فك اشتباك مماثل على الجبهة السورية ، وذلك بعد اجتماعه مع الأسد فى الرياض ، وبالتالى أسرعت الكويت ودولة الإمارات ، والدول العربية الأخرى بمساندة الموقف السورى (٥) ، الأمر الذى جعل كيسنجر يوجه تهديدًا للدول العربية فى ٦ فبراير ١٩٧٤ ، وحذر من استمرار هذه السياسة ، وأن استمرارها برغم فك الاشتباك المصرى الإسرائيلى يعتبر ابتزازًا (٦) ، وهو موقف يُحسب للملك فيصل ، الذى يتوقف عليه وأمير الكويت والقادة الآخرين المعتدلين ، قرار إيقاف الضخ (٦) .

---

(١) Szyliowicz S. Joseph, Bard E. óNeill, Op. Cit., P. 205.
Vernon, Op. Cit., P. 67.

(٢) محمود رياض : المرجع السابق ، ص ٤٩٨ ، ٤٩٩ .
Szyliowicz S. Joseph, Bard E. óNeill, Op. Cit., P. 205.

(٣) Vernon, Op. Cit., P. 67.

(٤) Szyliwicz S. Joseph, Bard E. óNeill, Op. Cit., P. 205.

(٥) محمود رياض : المرجع السابق ، ص ٤٤٩ .

(٦) نفس المرجع والصفحة .
Szyliowicz S. Joseph, Bard E. óNeill, Op. Cit., P. 205.

(٧) Manoharan, OP. Cit., P. 93

وكانت واشنطن تصر على أن ترفع الدول العربية الحظر البترولى ، قبل أن تتدخل مرة أخرى ، وهو ما أدركه الأسد ، وبدا منه بطريقة غير علنية عدم معارضته فى ذلك [١] ، وبالتالى كان اجتماع القمة المصغر بالجزائر ، بين السادات وبومدين والأسد وفيصل ، وقرروا إيفاد وزيرى خارجية مصر والسعودية إلى واشنطن لحث الرئيس نيكسون على إنهاء فض الأشتباك فى الجولان ، حتى يمكن الاستجابة لطلبه ، بإعادة الضخ البترولى للولايات المتحدة ، على أن يعقب ذلك مباشرة العمل من أجل الحل السلمى الشامل [٢] .

ويبدو أنه كان هناك ضغط أمريكى على الملك فيصل من أجل رفع الحظر ، غير أنه لم « يكن بمقدور الملك السعودى الاستجابة للطلب الأمريكى بدون مبرر يحفظ ماء وجهه » ، فكان الحل المقترح هو الربط بين رفع الحظر وفك الاشتباك على الجبهة السورية وتبادل الأسرى [٣] .

ووافق الملك فيصل على إعادة الضخ البترولى للولايات المتحدة ، على أن تفى بتعهداتها بفك الاشتباك على الجبهة السورية [٤] ، وتمت مقابلة الوزيرين لنيكسون وأبلغاه بقرار الرؤساء ، وكلف كيسنجر بالمهمة الجديدة فى الشرق الأوسط [٥] ، فكانت رحلات كيسنجر المكوكية بين دمشق وعواصم العالم العربى والقدس ، لإتمام فك اشتباك سورى إسرائيلى فى منطقة الجولان [٦] .

وهكذا وافق الملك فيصل القاهرة فى أن سياسة الولايات المتحدة قد تغيرت بشكل عام ، وإن لم تتحقق المطالب السعودية الثلاث السابقة [٧] ، وبالتالى فمسئولية رفع الحظر عن الولايات المتحدة بدون تحقيق الأهداف العربية يتحملها السادات وفيصل والأسد .

---

(١) إسماعيل فهمى : المرجع السابق ، ص ١٣٣ ، ١٣٤ .
(٢) محمود رياض : المرجع السابق ، ص ٥٠٠ ، ٥٠١ .
(٣) إسماعيل فهمى : المرجع السابق ، ص ١٣٦ .
(٤) محمود رياض : المرجع السابق ، ص ٥٠٣ .
(٥) إسماعيل فهمى : المرجع السابق ، ص ١٤١ .
(٦) Szyliowicz S. Joseph, Bard E. 6Neill, Op. Cit., P. 205.
(٧) Ibid, P. 206.

وفى اجتماع وزراء البترول العرب فى طرابلس فى ١٣ مارس ١٩٧٤ ، والذى استكمل بفيينا يومى ١٧ و ١٨ مارس ، استعرض الوزيران السعودى والجزائرى ، نتائج رحلتهما الثانية ، وما لمسوه من تطور إيجابى بالنسبة لإيطاليا وألمانيا الاتحادية . وكذلك بدا للمجتمعين أن السياسة الأمريكية أصبحت تتسم منذ وقت قريب باتجاه جديد نحو النزاع العربى الإسرائيلى ، وهو اتجاه لو أمكن تأكيده وتثبيته فسوف يؤدى إلى أن تتخذ أمريكا موقفًا أكثر تمشيًا مع الحق والعدالة تجاه الأراضى العربية المحتلة ، وحقوق شعب فلسطين ، وبالتالى كان قرار معاملة إيطاليا وألمانيا الاتحادية معاملة البلدان الصديقة ، ورفع الحظر عن الولايات المتحدة ، واستمراره بالنسبة لهولندا ، على أن يُعاد النظر فى ذلك أول يونيو ١٩٧٤ فى اجتماع يعقد فى القاهرة [١] ، وفى ١١ يوليو انتهى الحظر بالنسبة لهولندا ، ووصلت قضية المقاطعة إلى نهايتها [٢] .

إن ظروف استخدام البترول فى حرب أكتوبر كانت إيجابية بالنسبة للعالم العربى ، فبالإضافة إلى ما سبق بيانه ، فإن الدول المنتجة للبترول كانت لديها أرصدة مالية مكنتها من المضى فى سياسة تخفيض الضخ ، فضلا عن التنسيق العربى ، والذى يرجع بالدرجة الأولى إلى التقارب المصرى السعودى ، كما أن سلاح البترول استخدم فى عام ١٩٧٣ لهدف واضح محدد ، وهو تطبيق القرار ٢٤٢ الصادر من مجلس الأمن فى نوفمبر ١٩٦٧ ، وأدى ذلك إلى وجود تبرير لهذا الاستخدام ، وإسباغ صفة الشرعية الدولية عليه ، فضلاً عن مرونة هذا الاستخدام ، طبقًا لموقف الدول من القضية العربية ، وكان ذلك فى بيئة دولية كانت فى حاجة ماسة إلى البترول العربى .

لقد أدى هذا الاستخدام بلا شك إلى بروز القوة العربية ، وأصبح البترول أحد المتغيرات الحاكمة فى الصراع العربى الإسرائيلى ، لا سيما فى دائرته الدولية – وهى الدائرة الأكثر تأثيرًا – كما أن أهم ما يميز هذا المتغير الاستراتيجى هو أنه يجمع بين التكامل الاقتصادى والسياسى ، فتأثيراته الاقتصادية هائلة ، وبالتالى كذلك ضغوطه السياسية ، ويمتد مدى تأثيره من الأوساط الحكومية والمراكز الرسمية إلى دوائر الرأى العام ، وهو أمر بالغ الأهمية للعرب ، لأنه يخرج بهم من موقع القدرة المحدودة إلى حيث القدرة الهائلة فى الضغط على كل المراكز المؤثرة فى هذا الصراع [٣] .

---

(١) إبراهيم شحاته : المرجع السابق ، ص ١٠٦ – ١١١ .
إسماعيل فهمى : المرجع السابق ، ص ١٤٣ .

(٢) Vernon, Op. Cit., P. 67.

(٣) أحمد يوسف أحمد : المرجع السابق ، ص ٨٩ – ٩١ .

كما بدا واضحًا فى تلك الفترة أن الدول العربية قادرة على تهديد مصالح الولايات المتحدة ، وأصبح البترول عاملاً مؤثرًا فى السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربى الإسرائيلى (١) ، فعقب رفع حظر البترول العربى عن الولايات المتحدة أعلن نيكسون أن « الولايات المتحدة سوف تواصل مساعيها ، لإقامة علاقات أفضل مع مصر والدول العربية » ، وأن إقامة الصداقة بين أمريكا وإحدى جارات إسرائيل . لن تجعل من أمريكا عدوة لإسرائيل » ، فهى مستمرة فى ضمان استقلالها وسلامة أراضيها . كما أعلن كيسنجر أن أمريكا « ملتزمة بالدفاع عن أمن إسرائيل وبقائها ، ولكنها غير ملتزم بالدفاع عن فتوحاتها » . وعبر السادات عن هذا التغيير فى السياسة الأمريكية فى سلسلة من أحاديثه ، ففى خطابه للأمة بمناسبة ورقة أكتوبر ذَكَر « أن أمريكا ليست معنا ، ولكنها لم تعد ضدنا الآن ... ولقد استطعنا تحييد أمريكا التى كانت منحازة لإسرائيل وتتبنى وجهة نظرها بالكامل » (٢) .

ولا يخفى تأثير البترول على دول أوروبا الغربية ، فلقد رفضت هذه الدول التعاون مع الولايات المتحدة فى إمدادات السلاح إلى اسرائيل أثناء الحرب ، وفى التطورات التى طرأت على مواقف الدول الأعضاء فى السوق الأوروبية المشتركة بصفة خاصة منذ بيانها فى نوفمبر ١٩٧٣ (٣) ، الأمر الذى قد يمهد إلى التفكك فى داخلية حلف الأطلنطى (٤) ، فضلاً عن تأثيره الواضح على اليابان كما سبق القول .

ومن الطبيعى أن تختلف الآراء ، بالنسبة لهذه السياسة البترولية ، التى قادتها السعودية ، فلقد وجه إليها البعض سهام المعارضة والنقد (٥) .

ومهما كانت أوجه النقد ، فإن هذه السياسة النفطية فى تقليل الضخ تدريجيًا ، وبصورة مرنة ، طبقًا لمواقف الدول من القضية العربية ، هى ما تقدمت به مصر (٦) ، وكانت فى ذلك حريصة على إيجاد موقف عربى موحد فى هذا الصدد ، وهذه السياسة

---

(١) Dowty Alan, Op. Cit., P. 280.

(٢) نبيل محمود عبد الغفار : المرجع السابق ، ص ١٢٩ ، ١٣٠ .

(٣) أحمد يوسف أحمد : المرجع السابق ، ص ٩١ .

(٤) نبيل محمود عبد الغفار : المرجع السابق ، ص ١٢٧ .

(٥) حربى محمد : المرجع السابق ، ص ٧١ – ٧٤ .

(٦) سيد مرعى : المرجع السابق ، ص ٧٣٦ .

تتفق تمامًا مع استخدام البترول كسلعة اقتصادية واستراتيجية ، ومع الحشد الدولى للمعركة السياسة ، بدلا من منع البترول كلية ، فتفقد القضية التأييد السياسى المطلوب ، بل وكيف تتمشى سياسة منع البترول كلية مع الدعوة بضرورة الدعم المادى لدول المواجهة للاستمرار فى الحرب (١) .

وفى هذا الصدد فلنتصور حظرًا نفطيًا اضطرت الأقطار العربية أن تفرضه على الدول لأسباب تتعلق بالصراع العربى الإسرائيلى ، فبإمكاننا أن نتصور – بدون مبالغة – حدوث خطر مضاد من قبل الدول الغربية ، واليابان ، والولايات المتحدة ، قد يأخذ شكل إيقاف تصدير السلع الغذائية والاستثمارية للأقطار العربية ، وتجميد الأرصدة المالية والرسمية للأقطار النفطية ، ولقد أكدت الأزمة الأخيرة فى العلاقات الأمريكية – الإيرانية ، أن هذه الأرصدة النفطية ، والتوظيفات العربية فى الخارج ، سلاح بيد الغرب لا بيد العرب (٢) ، ولا نقول هذا الكلام جزافًا ، بل حدث هذا التهديد ، وعلى يد جيرالد فورد نائب الرئيس الأمريكى ، عندما أكد فى ٨ يناير ١٩٧٤ بأن استمرار نطع البترول سيؤدى إلى توقف الغذاء عن غرب آسيا (٣) .

وفى هذه القضية نشير إلى حقيقة مشكلة الأمن الغذائى العربى ، فيستورد هذا العالم بصفة عامة ما يحتاج إليه من الحبوب بشكل مركز من الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ، كما أن الدول العربية هى سوق رئيسية للمواشى واللحوم الأسترالية ، ومع تزايد حاجة الدول العربية إلى المواد الغذائية ، لم تعد مشكلة الأمن الغذائى مشكلة اقتصادية فقط ، بل سياسية أيضًا ، وتبرز بذلك حقيقة هامة ، وهى أن العرب لا يستطيعون اتخاذ قرار عسكرى أو اقتصادى حاسم إلا إذا كانت هناك قاعدة غذائية عريضة ، يتوفر معها فائض غذائى ، يحول دون خشية قطع صادرات الحبوب وغيرها عن الوطن العربى (٤) .

يضاف إلى ذلك التهديد باستخدام القوة ، إذ هدد وزير الحربية الأمريكية بذلك

---

(١) لقاء مع الدكتور مصطفى خليل .

(٢) محمود عبد الفضيل : النفط والوحدة العربية ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ١٨٩ .

(٣) Manoharan, Op. Cit., P. 92.

(٤) أحمد يوسف أحمد : المرجع السابق ، ص ٩٢ .

فى حالة استخدام الحظر بشكل يهدد الدول الصناعية فى العالم [1] ، وهى تهديدات سبق الإشارة إليها ، وهى تتمثل إجمالاً فى اتخاذ إجراءات عسكرية لاحتلال منابع البترول لضمان تدفقه ، أو على الأقل التهديد بها ، على نحو يُحدث الأثر المطلوب فى سلوك الدول المنتجة للبترول ، وكانت هذه التهديدات فى أعقاب الحظر البترولى عام ١٩٧٣ ، بل استمرت طيلة عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، فلقد أعلن كيسنجر فى ٢ يناير ١٩٧٥ أنه لا يستطيع استبعاد استخدام القوة العسكرية إذا تعرض العالم لاختناق بترولى بسبب متتجيه فى الشرق الأوسط ، بل أكد أن ذلك هو وجهة نظر الرئيس الأمريكى فورد ، الذى ما لبث أن صدق على ذلك بنفسه فى حديثه لمجلة Time فى ١٢ يناير ... كما صرح وزير الدفاع الأمريكى جيمس شليزنجر فى حديثه إلى مجلة Worldreport, U. S .News فى ١٨ مايو ١٩٧٥ ، بأنه فى حالة « فرض حظر جديد من جانب الدول العربية فإن الحكومة الأمريكية سوف تبدى ولا شك تسامحًا أقل مما أبدته فى عام ١٩٧٣ ، وقد تستخدم القوة العسكرية لكسر هذا الحظر » . وهذه التهديدات وإن كانت صعبة التنفيذ لعوامل مختلفة ، فهى تشكل خطورة على الأمن القومى العربى بشكل أو بآخر [2] .

ولمواجهة الدول المنتجة للبترول عقد الرئيس الأمريكى نيكسون مؤتمرًا فى فبراير ١٩٧٤ ، وقبل رفع الحظر عن الولايات المتحدة ، ضم كندا ، وبريطانيا ، وفرنسا ، وألمانيا الغربية ، وإيطاليا ، وهولندا ، والنرويج ، واليابان ، إلى جانب الولايات المتحدة ، وإبان الأزمة الأمريكية العربية دعا فيه نيكسون هذه الدول لاتخاذ سياسة موحدة تجاه الدول المنتجة للبترول ، تفاديًا للآثار السيئة التى تترتب على السياسة الانفرادية ، وما تؤدى إليه من رفع سعر البترول ، والتدهور الاقتصادى للدول المجتمعة ، ولقد وصف كيسنجر البعد السياسى للحظر العربى بأنه « سابقه فى استغلال المواد الخام ، بغرض فرض سياسات الدول المنتجة على الدول المستوردة » [3] .

---

(١) Manoharan, Op. Cit., P. 92.

(٢) أحمد يوسف أحمد : المرجع السابق ، ص ٩٢ ، ٩٣ ، ١٠١ – ١٠٦ .

(٣) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، الكويت : ورقة عمل حول مؤتمر واشنطن للطاقة مايو ١٩٧٤ ، ص ١ ، ٢ ، ٦ .

فأمام كل هذه الأخطار والتحركات كانت سياسة تخفيض الضخ هى الأكثر ملاءمة ، ففى إطار استراتيجية المعركة – باستخدام المعارك العسكرية والطاقة العربية لتحريك أزمة الشرق الأوسط – فإن البترول فى هذا الصدد كان علامة أو تلويحًا باستخدامه كسلاح لتحريك القضية (١) . ونجحت هذه السياسة البترولية فى إحداث تأثير كبير فى أوروبا واليابان كما سبق القول ، واستطاعت كذلك أن تلفت نظر الدول الصناعية إلى ضرورة قيام نظام اقتصادى دولى جديد ، يؤمن للدول المنتجة حقها المشروع فى التفوق والرخاء ، بالإضافة إلى حقها الأكيد فى استخدام ماتملكه من أسلحة ، دفاعًا عن حقها فى البناء والتقدم ، كما حققت الدول العربية تحسنًا ملموسًا فى القضية العربية ، نتيجة استخدام البترول فى الضغط السياسى (٢) .

وإجمالاً فمهما كان النقد الموجه لهذه السياسة البترولية التى اتبعها العرب ، وعدم تحقيقها للأهداف العربية التى أعلنها وزراء البترول العرب فى اجتماعاتهم المختلفة ، والتى تركزت فى عودة الأرض المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، والقدس العربية ، وإعادة الحقوق الشرعية لشعب فلسطين ، فإنها بلا شك كانت ومضة مضيئة فى تاريخ العالم العربى ، وخطوة أولى يجب أن تتلوها خطوات فى رحلة الألف ميل لتحقيق هذه الأهداف .

* * *

---

(١) محمود عجلان : البترول والعرب ، بيروت ١٩٧٣ ، ص ٢٤١ .

(٢) سيد فتحى أحمد الخولى : اقتصاديات البترول ، جدة ١٩٨٨ ، ص ٢١٩ .

مصادر البحث

أولاً - التقارير :

• منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول .. ورقة عمل حول مؤتمر واشنطن للطاقة ، وبعض الاقتراحات حول أسس الحوار والتعاون بين الأقطار الأعضاء فى المنظمة والدول الرئيسية المستوردة للنفط – ٤ مايو ١٩٧٤ .

ثانيًا – الوثائق :

• الوثائق المنشورة فى « ملفات السويس » (محمد حسنين هيكل) .

• الوثائق المنشورة فى « الانفجار » (محمد حسنين هيكل) .

ثالثا - المذكرات والدراسات العربية :

١ – إبراهيم شحاته : حظر تصدير النفط العربى ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٧٥ .

٢ – إبراهيم المسلم : العلاقات المصرية السعودية ، الطبعة الأولى ، مكتبة مدبولى القاهرة .

٣ – أحمد حمروش : غروب يوليو ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٨٧ .

٤ – أحمد يوسف أحمد : تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسة العربية ، الطبعة الأولى ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ١٩٨٥ .

٥ – إسماعيل فهمى : التفاوض من أجل السلام فى الشرق الأوسط ، الطبعة الأولى ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٨٥ .

٦ – الكسندر رومانوف : نفط الشرق الأوسط ، ترجمة بسام خليل ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٨٤ .

٧ – الكسندر ياكوفليف : العربية السعودية والغرب ، الطبعة الأولى ، دار العالم الجديد القاهرة ، ١٩٨٨ .

٨ – بونداريفسكى : سياستان إزاء العالم العربى ، دار التقدم ، موسكو ١٩٧٥ .

٩ – حربى محمد : النفط العربى وأزمة الطاقة فى العالم ، دار الثورة ، بغداد ، تشرين الأول ١٩٧٤ .

١٠ – اللواء حسن البدرى ، اللواء طه المجدوب ، واللواء ضياء الدين زهدى : حرب رمضان ، الجولة العربية الإسرائيلية الرابعة ، أكتوبر ٧٣ الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٧ .

١١ – حمدى الطاهرى (الدكتور) : حرب رمضان فى الإعلام العالمى ، الطبعة الثانية القاهرة ١٩٧٥ .

١٢ – جمال حماد (الدكتور) : ٦ أكتوبر فى الاستراتيجية العالمية ، عالم الكتب ، القاهرة ١٩٧٤ .

١٣ – خليل إبراهيم حسين : أزمة الطاقة واقتصاديات ومستقبل البترول العربى ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٦ .

١٤ – السيد فرج : عبور القناة وانتصار الإرادة العربية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ١٩٧٣ .

١٥ – سيد فتحى أحمد الخولى (الدكتور) : اقتصاديات البترول ، مكتبة دار حافظ للنشر والتوزيع ، جدة ١٩٨٨ .

١٦ – سيد مرعى : أوراق سياسة ، الجزء الثالث ، الطبعة الأولى ، المكتب المصرى القاهرة ١٩٧٩ .

١٧ – صلاح العقاد (الدكتور) : مأساة يونيو ١٩٦٧ ، حقائق وتحليل ، الطبعة الأولى مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٥ .

١٨ – صلاح العقاد (الدكتور) : البترول ، أثره فى السياسة والمجتمع العربى ، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٣ .

١٩ – صلاح منتصر : حرب البترول الأولى ، مطابع الأهرام التجارية ١٩٧٥ .

٢٠ – عاطف سليمان (الدكتور) : النفط العربى سلاح فى خدمة قضايانا المصيرية دراسات تقدمية (١٢) ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٣ .

٢١ – عبد الستار الطويلة : حرب الساعات الست ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٤ .

٢٢ – عبد العظيم رمضان (الدكتور) : حرب أكتوبر أمام محكمة التاريخ ، مكتبة مدبولى القاهرة ١٩٨٤ .

٢٣ – عبد الكريم درويش (الدكتور) ، وليلى تكلا (الدكتورة) : حرب الساعات الست مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٤ .

٢٤ – محسن محمد : حرب البترول ، كتاب الإذاعة والتليفزيون رقم (٢٥) .

٢٥ – محمد إبراهيم كامل : السلام الضائع فى كامب ديفيد ، كتاب الأهالى (١٢) القاهرة ١٩٨٧ .

٢٦ – محمد أنور السادات : البحث عن الذات ، قصة حياتى ، المكتب المصرى الحديث القاهرة ١٩٧٨ .

٢٧ – محمد حافظ إسماعيل : أمن مصر القومى فى عصر التحديات ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٨٧ .

٢٨ – محمد حسنين هيكل : الطريق إلى رمضان ، دار النهار للنشر ، بيروت ١٩٧٥ .

٢٩ – محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، الطبعة الأولى ، الأهرام ١٩٨٦ .

٣٠ – محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان ١٩٦٧ ، الأهرام ١٩٨٨ .

٣١ – محمد حسنين هيكل : الانفجار ١٩٦٧ ، الأهرام ١٩٩٠ .

٣٢ – محمد طلعت الغنيمى (الدكتور) : البترول العربى وأزمة الشرق الأوسط ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٤ .

٣٣ – محمد عبد الغنى الجمسى : مذكرات الجمسى ، حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، الطبعة الأولى ، المنشورات الشرقية باريس ، ١٩٨٩ .

٣٤ – محمد محمود شوكت : العلاقات السعرية بين الدول المصدرة والدول المستوردة ، ندوة جمعية الاقتصاديين العراقيين عن : البترول العربى والآفاق المستقبلية لمشكلة الطاقة ، ٢٠ – ٢٣ نوفمبر ١٩٧٦ ، معهد البحوث والدراسات العربية ، المجلد الثانى ، ١٩٧٧ .

٣٥ – محمد نجيب : كنت رئيسًا لمصر ، الطبعة الأولى ، المكتب المصرى الحديث ١٩٨٤ .

٣٦ – محمود خيرى عيسى (الدكتور) ، مصطفى علوى : مضمون السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بعد أكتوبر ١٩٧٣ ، الندوة الدولية لحرب أكتوبر ، المجلد الثانى ، القاهرة ١٩٧٥ .

٣٧ – محمود رياض : مذكرات محمود رياض ١٩٤٨ – ١٩٧٨ ، الطبعة الثانية دار المستقبل العربى ، القاهرة ١٩٨٥ .

٣٨ – محمود عبد الفضيل (الدكتور) : النفط والوحدة العربية ، الطبعة الرابعة ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ١٩٨٢ .

٣٩ – محمود عجلان : البترول والعرب ، دار الفارابى ، بيروت ، ١٩٧٣ .

٤٠ – محمود فوزى (الدكتور) : حرب السويس ١٩٥٦ ، ترجمة عن الإنجليزية دكتور مختار الجمل ، الطبعة الأولى ، دار الشروق ١٩٨٧ .

٤١ – مصطفى خليل (الدكتور) : أزمة الطاقة فى الولايات المتحدة ، مؤسسة الأهرام القاهرة ١٩٧٤ .

٤٢ – مفيد شهاب (الدكتور) : دور الأمم المتحدة فى أزمة الشرق الأوسط ، بعد السادس من أكتوبر ، الندوة الدولية لحرب أكتوبر المجلد الثانى ، القاهرة ١٩٧٥ .

٤٣ – موسى بدوى : السادات رجل الحرب والسلام ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٨ .

٤٤ – موسى صبرى : وثائق حرب أكتوبر ، الطبعة الخامسة ، القاهرة ١٩٧٨ .

٤٥ – نازلى شكرى (الدكتور) : سياسة البترول وحرب أكتوبر ١٩٧٣ ، الندوة الدولية لحرب أكتوبر ، المجلد الثانى ، القاهرة ١٩٧٥ .

٤٦ – نبيل محمود عبد الغفار : السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربى الإسرائيلى من حرب أكتوبر ١٩٧٣ وحتى اتفاقية كامب ديفيد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٢ .

٤٧ – هنرى كيسنجر : مذكرات كيسنجر فى البيت الأبيض ، ترجمة خليل فرحات ، الطبعة الأولى ، الجزء الرابع ، دمشق ١٩٨٥ .

٤٨ – يفئال آلون : ثلاث حروب وسلام واحد ، ترجمة محمود عباس ، الطبعة الأولى دار النهضة للنشر ، القاهرة ، إسرائيل ١٩٧٠ .

رابعاً – الدوريات :

* الأهرام ، الأخبار ، الجمهورية ١٩٧٣ .
* السياسة الدولية ، يناير ١٩٧٤ .

• مجلة الهلال ، أكتوبر ١٩٧٦ .

• الطليعة نوفمبر ١٩٧٣ .

• روز اليوسف أكتوبر ١٩٧٣ .

خامسًا – اللقاءات الشخصية :

• لقاء مع الأستاذ الدكتور مصطفى خليل ، رئيس الوزراء السابق ، بمقر البنك العربى الدولى بالقاهرة فى ٢٠ سبتمبر ١٩٨٨ .

• لقاء مع الأستاذ الدكتور محمد عبد القادر حاتم ، نائب رئيس الوزراء السابق عام ١٩٧٣ ، بمكتبه بالمجالس القومية المتخصصة فى ١٩٨٩/١٠/١٠ .

• لقاء مع السيد المشير محمد عبد الغنى الجمسى ، رئيس أركان القوات المسلحة عام ١٩٧٣ بفندق القوات المسلحة ، سان استفانو الإسكندرية ١٩٩٠/١٠/٦ .

سادسًا – الدراسات الأجنبية :

1. Dougherty E. James, Robert L., Pfaltzgraff, jr: American Foreign-Policy, F.D.R. to Reagan, Newyork.
2. Douty Alan: Middle East crisis, U.S. Decision-making in, 1958, 1970 and 1973. Universty of California press.
3. Hurewitz, J.C. : Oil, The Arab-Israel dis pute and the industrial world, march, 1976.
4. Kissinger, Henry: white House years, U.S.A. 1979.
5. Manoharan S. : The oil crisis, end of an era, New-Delhi, 1974.
6. Schmidt, Adams, Dana: Armaged don in the middle east, Newyork, March, 1976.
7. Szliowicz S. Joseph and Bard E. ONeill: The Energy crisis and U.S. Foreign-policy.
8. Udovitch A.L. : The middle East, oil, Conflict hope lexington books, U.S.A.
9. Vernon, Raymond, The oil crisis, Newyork.

* * *